وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العـــلمي

جـامـعـة محمد خـيـضـر –بسـكرة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

التأمين ودوره في التكفل بحوادث العمل داخل المؤسسة الصناعية

دراسة استكشافية بمركب الملح بلوطاية بسكرة

مذكرة مكملة لنيل درجة الماستر في علم الاجتماع

تخصص إدارة وعمل

إعداد الطالب

* سفيان أعجيري

إشراف الأستاذة

* د.عبيدة صبطي

السنة الجامعية2015/2014

شكر وعرفان

الحمد لله ولي الحمد، الحمد لله الذي يسّر لي وأعانني ووفّقني لإتمام هذا العمل، الحمد لله

الذي غمرني بفيض كرمه وأفاض علي من وجود عطائه

إلي الأنوار ....، وسّر الأسرار...، وترياق الأغيار...، سيدّنا محّمد المختار...،

واله الأطهار

أّولا أتوجه بالشّكر الجزيل و الاعتراف بالجميل للأستاذة المشرفة "عبيدة صبطي" التي

تكرمت بالإشراف على البحث و قدمت ما بوسعها وأفادتني بتوجهاتها الهادفة ،

مع رحابة صدر وتواضع ونبل الأخلاق،

عرفان وتقدير إلي الذين غذّونا من أساتذتنا بغذاء العلم وسقونا ماء المعرفة

إلى كل من كان لي سندا وساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

لكم مني فائق الاحترام و التقدير

و الحمد لله أولا وأخيرا ودائما

فهـــرس المحتويـــات

الموضوعات	الصفحة
قائمة الجداول	**ث-ج**
قائمة الأشكال	**ح-خ**
مقدمـــــة	**د-ذ**
الفـصل الأول: الإطـار المنـهجي للدراســة	
1.إشكالية الدراسة	
1.1موضوع الدراسة	**11**
2.1 أسباب اختيار الموضوع	**15**
3.1 أهداف وأهمية الدراسة	**16**
4.1 تحديد المفاهيم	**17**
5.1 الدراسات السابقة والمشابهة	**18**
6.1 النظريات المؤطرة للدراسة	**30**
2. الإجراءات المنـهجية للدراسة	
1.2 منهج الدراسة	**32**
2.2 مجالات الدراسة	**41**
3.2 مجتمع الدراسة	**42**

الفصـــــل الثـــاني: حـــوادث العـــــمل	
1.النظريات المفسرة للحوادث العمل	
1.1النظرية القدرية	**46**
2.1 نظرية الضغط و التكيف	**46**
3.1 النظرية الطبية	**47**
4.1 نظرية الاستهداف للحوادث	**48**
5.1 نظرية التحليل النفسي	**48**
6.1 نظرية علم النفس التجريبي	**49**
2.أسباب حوادث العمل	
2-1 الأسباب البيئية للحوادث (الميكانيكية)	**50**
2-2 العوامل الإنسانية وعلاقتها بالحوادث	**51**
2-3 نزعة استهداف الحوادث	**51**
3.أنواع حوادث العمل	**54**
4.آثار حوادث العمل	**55**
1.4 تكلفة الحوادث بالنسبة للعامل	**56**
2.4 تكلفة الحوادث بالنسبة لصاحب العمل	**56**
3.4 تكلفة الحوادث بالنسبة للمجتمع	**56**
5.كيف نمنع وقوع الحوادث	**57**

الفصل الثالث: مدخل عام للتأمين	
1.تعريف التأمين	**61**
2.التطور التاريخي للتأمين	**65**
3.نظام عمل التأمين	**68**
4.أنواع التأمين	**69**
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات	
1.تحليل و تفسير البيانات	**74**
2. نتائج الدراسة	**101**
3. الاقتراحات و التوصيات	**102**
الخاتمة	**103**
قائمة المراجع	**105**
الملاحق	**109**

قـائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	يوضح السن	74
02	يوضح الحالة العائلية	75
03	يوضح المستوى التعليمي	76
04	يوضح محل الإقامة	77
05	يوضح الأقدمية في العمل	78
06	يوضح طبيعة العمل	79
07	يوضح الفحص الطبي قبل الالتحاق بالعمل داخل المؤسسة	80
08	يوضح رأي العامل في بيئة العمل و إلى ماذا تعود؟	81
09	يوضح الصعوبات التي يعاني منها العامل في أداء عمله	82
10	يوضح التعرض لحادث العمل و السبب في ذلك.	83
11	يوضح العمليات التي تكثر فيها حوادث العمل	84
12	يوضح انعقاد الاجتماعات الطارئة في حالة وقوع حادث	85
13	يوضح توعية العامل من مخاطر التعرض لحوادث العمل وبأي وسيلة يتم توعيته من المخاطر	86
14	المتعلق بالسؤال هل تستعمل وسائل الحماية وكيف تستعملها إذا كانت الإجابة ب نعم و لا	87
15	المتعلق بالسؤالين: تعرضت لعقوبة جراء مخالفتك لتعليمات أمنية؟ ما نوع العقوبة التي تعرضت لها؟	89
16	يوضح إذا ما كانت الآلات و الوسائل تخضع للمراقبة أثناء العمل	90
17	يبين إذا ما كان إحساس العامل بالأمن يقلل من الوقوع في الحوادث	91

18	يوضح في حالة وقوع حادث عمل من المسؤول عن عملية التأمين	92
19	يوضح المصلحة المسؤولة عن التعويض في هيئة الضمان الاجتماعي	93
20	يوضح الأجل المحدد لعملية التصريح	94
21	يوضح التعويض حسب التقرير الطبي	95
22	يوضح قسط التعويض حسب درجة الضرر	96
23	يوضح درجة الضرر المعبرة عن حدوث عجز	97
24	يوضح ما إذا حدث عجز	98
25	يوضح كيفية التعويض عن العجز	99

قـائمة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	شكل يوضح السن	75
02	شكل يوضح الحالة العائلية	76
03	شكل يوضح المستوى التعليمي	77
04	شكل يوضح مكان الإقامة	77
05	شكل يوضح الأقدمية في العمل	78
06	شكل يوضح طبيعة العمل	79
07	شكل يوضح الفحص الطبي قبل الالتحاق بالعمل داخل المؤسسة	80
08	شكل يوضح رأي العامل في بيئة العمل	81
09	شكل يوضح رأى العامل في البيئة غير الملائمة	81
10	شكل يوضح الصعوبات التي يعاني منها العامل في أداء عمله	82
11	شكل العمليات التي تكثر فيها حوادث العمل	84
12	منحنى بياني يوضح مدى انعقاد الاجتماعات في حالة وقوع الحوادث في مؤسسة الملح	85
13	دائرة نسبية توضح ما إذا كانت الآلات و الوسائل تخضع للمراقبة في مركب الملح.	90
14	شكل يوضح إذا ما كان إحساس العامل بالأمن يقلل من الوقوع في الحوادث	91
15	شكل يوضح في حالة وقوع حادث عمل من والمسؤول عن عملية التأمين	92
16	شكل يوضح المصلحة المسؤولة عن التعويض في هيئة الضمان الاجتماعي	93
17	شكل يوضح الأجل المحدد لعملية التصريح	94

18	شكل يوضح التعويض حسب التقرير الطبي	**95**
19	شكل يوضح قسط التعويض حسب درجة الضرر	**96**
20	شكل يوضح درجة الضرر المعبرة عن حدوث عجز	**97**
21	شكل يوضح ما إذا حدث عجز	**98**
22	شكل يوضح كيفية التعويض عن العجز	**99**

مقدمة

لقد صاحب التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في مجال التصنيع بروز ظواهر مرضية لعل أهمها تلك الأخطار المحدقة بالعامل أثناء تأديته لعمله و المتمثلة عموما في حوادث العمل، هذه الظاهرة التي أصبحت تهدّد مصالح المؤسّسات الصناعية و تؤثّر على الإنتاج بالدرجة الأولى، ممّا دفع برجال الصناعة إلى القيام بدراسات مستمرة تهدف إلى تأمين العمال و الظروف المحيطة بهم، فالحوادث و الإصابات التي تقع أثناء العمليات الإنتاجية تستنزف سنويا ملايين من الخسائر المادية و البشرية في المؤسسات الصناعية.

هذه الخسائر التي تتضمن من جهة مصاريف العلاج و التعويضات ومن جهة أخرى تزيد من تكاليف الإنتاج، و بذلك أصبحت الوقاية شيء ضروري و الاهتمام بمجال السلامة أصبح مقياسا حضريا للدلالة على مدى اهتمام كل دولة بالعنصر البشري و موقعه في السياسات من أجل التنمية والتقدم على مختلف الأصعدة، و لقد وقع التركيز في السنوات الأخيرة على دراسة موضوع حوادث العمل و تم تناوله من طرف العديد من الاختصاصيين و الباحثين السوسيولوجيين و النفسانيين في الصناعة بهدف تجنيب العمال و وقايتهم من الأخطار الصناعية.

و قد استمدت دراستنا أهميتها في كونها حاولت أن تتناول هذا الموضوع من زاوية دور المؤسسة الصناعية في التأمين الاجتماعي من حوادث العمل باعتبار أن المؤسسة الصناعية هي المكان الذي تكثر فيه الحوادث المهنية، و ذلك تفاديا لتكرار الحوادث و أيضا لإعطاء مسحة جديدة، و قد اخترنا ميدان دراستنا " المؤسسة الوطنية للملح- لوطاية- " لما يحصل فيها من استمرارية في حوادث العمل رغم الأساليب الوقائية و الإجراءات المتبعة، كما تهدف دراستنا إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسة الصناعية في الحد أو التقليل من حوادث العمل وكيف يتم تعويض العامل المصاب في حالة وقوع حادث عمل.

مقدمة

و قد تمحورت دراستنا في أربع فصول؛ **الفصل الأول** تكلمنا فيه عن **الإطار المنهجي للدراسة** و الذي اشتمل على الإشكالية و التي تضمنت موضوع الدراسة، و أسباب اختيار الموضوع، وأهداف و أهمية الدراسة، وتحديد المفاهيم و أهم الدراسات السابقة والمشابهة كما تناولنا في هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة و التي تضمنت منهج الدراسة حيث اعتمدنا على المنهج المسح الاجتماعي لأنه الأكثر ملائمة لدراسة ظاهرة حوادث العمل و وصفها و تشخيص طبيعة الأمن الاجتماعي داخل المؤسسة الصناعية.

كما تضمنت الإجراءات المنهجية للدراسة مجالي الدراسة الزماني والمكاني، ومجتمع الدراسة و أدوات جمع البيانات وتم استخدام الملاحظة و المقابلة التي تمت مع مختلف إطارات و عمال المصالح و عمال الورشة كما استعنا بالاستمارة و السجلات و الوثائق، و كلها أدوات ساعدت في جمع المعلومات حول الموضوع محل الدراسة.

و قد تضمن **الفصل الثاني حوادث العمل** و ذلك من خلال التطرق النظريات المفسرة لحوادث العمل و أسبابها و أنواعها و آثارها و وفي الأخير كيف نمنع وقوع حوادث العمل.بينما خصصنا في **الفصل الثالث مدخل عام حول التأمين** وذلك من خلال تعريف التامين وتطوره التاريخي ونظام التامين وأنوعه.

أما بالنسبة **للفصل الرابع** فقد تضمن تحليل و تفسير البيانات كما اشتمل على تحديد نتائج الدراسة و كشف عن صدق أو نفي البيانات لينتهي بالاقتراحات التي توصلنا إليها من خلال البحث الذي نأمل أن يكون تمهيدا لبحوث أخرى لها علاقة بالموضوع المدروس لإثرائه و تعميقه خدمة للتنمية الشاملة و تحقيقا لمصالح العمال و العمل على حد سوا.

الفـــصل الأول

الإطار المنـهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة
2. النظريات المؤطرة للدراسة
3. الإجراءات المنـهجية للدراسة

1. إشكالية الدراسة

1.1 موضوع الدراسة

شهد العالم بعد اندلاع الثورة الصناعية تحولات اقتصادية واجتماعية، و التي أدت إلى التطور التقني في مجال الصناعة مع سيطرت الآلة في عمليات الإنتاج الصناعي و الذي كثر الحديث عنه في السنوات الأخيرة و عن طريق تحسينه ومن أجل مضاعفته اعتمادا على عملية التصنيع وهذا ما شجع أصحاب العمل إلى إعادة بناء وهيكلة مصانعهم وفقا لمتطلبات الآلات التي أصبحت المنفذ الوحيد لزيادة الإنتاج.

أدى ظهور الرأسمالية إلى التوسع في المناطق الصناعية مع إعادة توجيه لرؤوس الأموال و الاهتمام بالآلات المتطورة و التكنولوجيا وحلول المصانع الحديثة محل مهارة العامل الحرفي و ذكاءه وتجاهل الإنسان الذي ينقل التكنولوجيا ويشرف على الآلات وتسييرها، مما نتج عن ذلك انضمام العمال في أعمال روتينية الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة ظواهر سلبية ارتبطت بالصناعة مثل:حوادث العمل و الأمراض المهنية الناتجة عن عملية التصنيع و التي أثرت على صحة العامل و أدائه.

أدى هذا الوضع إلى اهتمام السوسيولوجيين بالمشاكل الصناعية من أجل فهم الواقع والكشف عن بعض الحقائق للوصول إلى نظرة علمية و موضوعية بدراسة هذه المشاكل والتي من بينها حوادث العمل ومدى ارتباطها بالأمن الصناعي داخل المؤسسة و مدى فاعلية الإدارة في تطبق خطط واستراتجيات ناجحة للتحكم والتقليل من هذه الحوادث المهنية ومنه رفع الإنتاج.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من حوادث العمل و الأخطار المهنية الناجمة عنها و التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى وفاة العامل أو أمراض مهنية تختلف درجات الضرر فيها باختلاف بيئة العمل مثل: الاحتكاك بالمواد الكيماوية المختلفة والأماكن المغلقة بالإضافة إلى الآلات و مضارها على العمال عند سوء تسييرها ويعتبر عمال المصانع من بين المهددين بالأخطار المهنية.

من المعروف أن تشريع العمل الجزائري مستمد، في جانب كبير من تشريعات العمل الفرنسية. وهو يرتكز على إسناد المسؤولية على عاتق صاحب المشروع، المقاول أو مالك وسائل الإنتاج. و في سنة 1945، حدث في فرنسا إصلاح في هذا التشريع، أين يعفى رب العمل من المسؤولية في الحادث وانتقلت المسؤولية ونفقات الحادث إلى التنظيمات الأمنية الاجتماعية، لكن هذا الإصلاح التشريعي، لم يتم توسيعه أو لم يطبق، في الجزائر.

ذلك لأن الإدارة الاستعمارية أبقته على حالته السابقة، أي على مسؤولية مالك وسائل الإنتاج. لكن المشرع الجزائري أعاد تنظيمه، في 21 جوان 1966 وخاصة الجانب المتعلق بتعويضات حوادث العمل و الأمراض المهنية، وذلك من حيث نفي مسؤولية مالك وسائل الإنتاج، سواء كانت خاصة أو عمومية ووضعها على عاتق التنظيمات الأمنية الاجتماعية، مثلما هو الحال في التشريع الفرنسي.

هذه المادة 21 جوان 1966 عدلت بقانون (83-13 من أمر 12 جويلية 1983) فيما يخص حوادث العمل والأمراض المهنية. و القانون السالف الذكر(83-13 من أمر 12 جويلية 1983) يحدد تنفيذ طبيعة حوادث العمل، كالتالي:

المادة 6: يعتبر" حادث عمل "كل حادث نجم عنه جرح جسدي أو أثر بسبب مفاجئ خارجي وقع في إطار العمل.

المادة 7: يعتبر أيضا حادث عمل حادث وقع خلال القيام بمهمة خاصة أو دائمة خارج المؤسسة حسب تعليمات المسؤول.

المادة 11: يعتبر حادث عمل حادث وقع أثناء المسافة المستخدمة من المؤمن لتنقله لعمله أو راجع منه.و هذا مهما كان نوع المواصلات المستخدمة.

ومن جهة أخرى، فقد جاء في المادة(83-13) بحوادث النشاط العملي والذي أدى إلى جروح جسدية. وبناء على ذلك يمكن استخلاص ثلاث شروط، في تحديد الحادث، وهي:

- وجوب وجود شرط العنف أو مفاجأة العنصر الخارجي.
- الجروح الجسدية.
- وجوب وجود مكان الارتباط، أي وقوع الحادث يكون في مكان العمل.

إن هذا الشرط الثاني يعتبر في الجزائر مهما، في تحديد الحادث. وكذلك بالنسبة للعامل، في موقع عمله، لا يستلزم تبرير الحادث بأسباب خارجية.وعلى هذا المنوال، يجب الإشارة إلى المادة(9 من قانون 83-12) الصادر في شهر جويلية 1998 والذي حدد الحادث، كالآتي: فالجرح أو الموت الواقع، من جراء حادث العمل، يجب أن يعتبر نتيجة العمل مع وجود إثبات الحقيقة له.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، من خلال التركيز على عنصر المسؤولية في حادث العمل، لابد من التمييز بين مفهومين اثنين: الأول، هو مسؤولية الدولة، والآخر يتعلق

بالطرف الذي يتحمل دفع التكاليف؛ أي التعويضات المادية جراء الحادث: كالعلاج أو تقديم منحة مادية.

إن انتشار **حوادث العمل** لم يكن السبب في حث المنتجين على اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقليل الحوادث، فالمنفعة الاقتصادية التي يمكن أن تعود عليها من جراء استثمار جزء من أموالهم في الوقاية من الحوادث، وقد استمر المنتجون في عدم اكتراثهم لهذه المشكلة وشجعهم على ذلك الصعوبات الكثيرة التي كان يواجهها العمال المصابون عند محاولتهم اللجوء إلى القضاء، بغية الحصول على تعويضات عن إصاباتهم حيث يعد **التأمين** على ذلك من أقدم أنواع التأمينات الاجتماعية، مما أدى إلى الاهتمام الشديد بمشاكل الأمن الصناعي وكان السبب في اهتمام رب العمل، أنه كان لزاما على رجال التأمين أن يميزوا بين المصانع حسب درجة الخطر الموجودة في كل منها.

وأن يقيموا معدلات لحساب التعويضات التي تختلف باختلاف الأخطار، فكلما زادت الظروف المؤدية لزيادة الخطر كلما زاد معدل التعويض، فالتأمين من حوادث العمل في المصانع ذات الآلات الضخمة يختلف عن التأمين في المصانع الصغيرة لأن بيئة العمل تقتضي ذلك.

ومشكلة دراستنا هذه لا تخرج عن هذا المجال والتي نسعى من خلالها إلى إبراز طبيعة حوادث العمل من خلال معالجة التساؤل التالي:

كيف توفر المؤسسة الصناعية الوطنية للملح بلوطاية التأمين من حوادث العمل؟

وانطلاقا من هذا التساؤل الرئيس سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي العوامل المؤدية إلى وقوع حوادث العمل في المؤسسة الصناعية الوطنية للملح بلوطاية ؟

2. هل تؤدي الحوادث المهنية بالمؤسسة الصناعية الوطنية للملح بلوطاية إلى رفع تعويضات للعامل المصاب فعليا؟

3. هل تقوم التأمينات بدورها داخل المؤسسة الصناعية الوطنية للملح بلوطاية؟

2.1 أسباب اختيار الموضوع:

ولقد دفعنا لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب من بينها:

1. ارتباط موضوع الدراسة بعلم الاجتماع إدارة و عمل.
2. محاولة الكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية للحوادث المهنية.
3. محاولة الكشف عن الخسائر المادية و البشرية التي تتعرض لها المؤسسة، وعن مدى اهتمامها بصحة العامل.

كما يحض موضوع الحوادث العملية والتأمينات في المؤسسات الصناعية أهمية بالغة من خلال إبراز أسباب الحوادث العملية، ومدى فاعلية تعويضات التأمينات الاجتماعية لأضرار العمل.كما أن ضرورة الأمن الصناعي داخل المؤسسة الصناعية للحفاظ على العنصر البشري والمادي.

4.كما دفعنا لاختيار هذا الموضوع قلة الدراسات والأبحاث فيه.

5.كذلك بسبب ارتفاع نسبة الحوادث المهنية ومدى تأثيرها على زيادة الإنتاج.

3.1 أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

1.محاولة التعرف على دور المؤسسة الصناعية في توفير التأمينات من حوادث العمل.

2.محاولة التعرف على العوامل المؤدية إلى وقوع حوادث العمل في المؤسسة الصناعية.

3.محاولة معرفة هل تؤدي الحوادث بالمؤسسة إلى رفع تعويضات للعامل المصاب فعليا.

4. محاولة معرفة هل تقوم التأمينات الاجتماعية بدورها داخل المؤسسة الصناعية.

فنظرا لانتشار المشاكل المهنية في المؤسسات الصناعية، أردنا في دراستنا هذه أن نسلط الضوء على موضوع حوادث العمل، باعتبارها من أخطر المشاكل المتسببة في حدوث الكثير من الأمراض المهنية و الإعاقات و الوفيات و بالتالي النقص في الإنتاج، ومدى تأثير الضمان الاجتماعي في التقليل من أضرار هذه الحوادث باعتباره دعامة من دعامات المجتمع الاشتراكي وذلك لما يحققه من عدالة اجتماعية للعاملين فعاليته في تنمية الاستراتيجيات ودوره في استقرار علاقات العمل ومنع المنازعات. وحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها لا دخل لهم فيها ولا قدرة لهم في حماية أنفسهم منها مثل: الإعاقات، الأمراض المهنية، الوفيات.

4.1 تحديد المفاهيم:

أولا: حوادث العمل:

أ. لغة:

حادث: عارض، طارئ، مصيبة. و حادث: وباء، مرض معد.وحادث: ظاهرة واقعة، أو حادثة يمكن ملاحظتها.[1]

ب. اصطلاحا:

حادث العمل هو كل ما يصيب أيا من عناصر الإنتاج، يؤدي إلى خسارة تلحق به وقد يكون حادث نتيجة لتصرف خاطئ لأحد العاملين أثناء العمل، أو نتيجة لظروف خارجية في العمل بالإمكان السيطرة عليها لتفاديها.[2]

ج. تعريف الحادث إجرائيا:

هو كل ما يحدث دون أن يكون متوقع الحدوث بحيث ينجم عنه أضرار بصحة وحياة العاملين أو الوسائل المادية نتيجة أسباب سواء كانت داخلية أو خارجية، كما تؤدي إلى حدوث الكثير من الإعاقات و التشوهات الجسدية، و أحيانا تكون سببا في التوقف عن العمل نتيجة العجز أو الوفاة".

ثانيا:.مفهوم التأمين:

---

[1] رينهارت دوزى:**تكملة المعاجم العربية الجزء الثالث حرف الحاء**، دار الرشيد للنشر، 1981، ص 94.

[2] محمد فاتح صالح: **إدارة الموارد البشرية**، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، دون سنة، ص 190.

أ.التأمين لغة: من مادة أَمِن يؤمِن آمنا إذا وثق و ركن إليه فهو آمن، وأّمنه تأمينا إذ جعله في الأمن و فرس أمين القوي، وناقة آمون قوية، آمينا أي جعله في ضمانه.[3]

ب.اصطلاحا: عرفه الأستاذ أحمد جاد عبد الرحمان بقوله: " التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لهذا الخطر وذلك بمقتضى سابق[4].

ج.التعريف الإجرائي:

هو عبارة عن أسلوب ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض له الطرف الثاني (المؤمن له) إلى الطرف الأول (المؤمن) مقابل دفع مبلغ محسوب.

5.1 الدراسات السابقة والمشابهة:

نعرض في هذا المطلب أربع دراسات مشابهة، والتي اقتربت في طرحها من موضوع دراستنا، حيث جاء هذا العرض بما تكتسبه الدراسات المشابهة والسابقة من أهمية كبيرة في أي بحث علمي يراد له أن يستفيد من خبرات الآخرين ممن سبقوا الباحث إلى تناول هذا البحث تناولا متطابقا(دراسات سابقة) أو على الأقل دراسة بعض جوانبه(دراسات مشابهة).

[3] معجم لسان العرب، مادة(أ م ن)، مختار الصحاح، ص 37.

[4] محمد فاتح صالح: مرجع سبق ذكره، ص 190.

ولذلك فإن محاولة استثمار جهود السابقين من شأنها أن تلقي أضواء كاشفة على مسائل عدة غامضة، ما كان للباحث التفطن لها لو لم يتعامل مع هذه الدراسات التي يجب الاستفادة منها، حتى يستطيع أن يجري أبحاثه وله معرفة وخبرة بما سبق به، وليتمكن وهو يجري أبحاثه ويقوم بدراساته من أن يقارن فيثبت أو يعارض ما اتجه إليه من سبقه من الكتاب.

وبالتالي فإن عملية استعراض الدراسات المشابهة و السابقة في البحث العلمي ذات أهمية كبيرة، فهي تؤدي كثيرا من المهام للباحث أثناء تنفيذه لهذه العملية والقارئ عند قراءته لما كتبه الباحث حول هذه الدراسات حيث تتمثل أولى هذه المهام بالنسبة للباحث في التأكيد من أن هذه الدراسات المشابهة أو السابقة لم تتطرق للمشكلة التي هو بصدد بحثها من نفس الزاوية والمنهج نفسه، ويمكنه كذلك من معرفة جوانب النقص بها من حيث المضمون والمنهج، فالقصور في المنهج قد يؤدي إلى نتائج غير صادقة والقصور في المضمون يعني وجود جوانب للموضوع لا تزال في حاجة إلى البحث أو التعديل ويؤدي هذا بالتالي إلى البرهنة على أهمية البحث المقترح وجدوى تنفيذه.

وإدراكا منا لأهمية الدراسات النظرية المشابهة في البحوث الاجتماعية، وبحثنا على وجه الخصوص وذلك بتزويدنا بالمعايير والمقاييس والمفهومات الإجرائية والاصطلاحية، التي نحتاجها. وهكذا نستفد من ايجابيات مناهجها وبتجنب سلبياتها.حاولنا بقدر المستطاع توظيفها في دراستنا، حيث توالت دراسات عديدة حول موضوع حوادث العمل، و ذلك لما تخلفه الحوادث من آثار اجتماعية، واقتصادية، و نفسية، ذات خطورة على الفرد و المجتمع على حد سواء.

كما أنه أصبح من الواضح الآن ونتيجة للدراسات المتعددة في مجال حوادث العمل أن العنصر البشري هو السبب الرئيس في وقوع الكثير من حوادث العمل، و العدد الأكبر من الحوادث في المصانع يرجع إلى أسباب إنسانية، ومن أهم العوامل التي لها علاقة بحوادث العمل العمر والخبرة إضافة إلى عوامل أخرى متعددة. وهنا سيتم تناول بعض الدراسات التي اهتمت بموضوع حوادث العمل:

الدراسة الأولى:

لقد تم تناولها من طرف الباحثة " صندرة لعور " والتي نقدمها كالآتي:

أ- معلومات بيبليوغرافية

عنوان الدراسة: التأمين على أخطار المؤسسة دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال.

الباحثة: صندرة لعور.

طبيعة الدراسة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

سنة المنح: 2005/2004.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: مدخل عام للتأمين.

الفصل الثاني: تسيير ومعالجة الأخطار سياسة التأمين.

الفصل الثالث: آلية تأمين خسائر الاستغلال.

الفصل الرابع: واقع تطبيق تأمين خسائر الاستغلال بعد الحريق في نظام التأمين الجزائري.

ب. مضمون الدراسة

هدفت الدراسة إلى إبراز السياسة التأمينية المتبعة من طرف المؤسسة الاقتصادية لتغطية مختلف الأخطار التي تهددها، وتسليط الضوء على أشد الأخطار حدة في تأثيره على الذمة المالية للمؤسسة الاقتصادية والمتمثل في خطر خسائر الاستغلال.

- ✓ من هذا المنطلق ينبثق السؤال الرئيس لهذا البحث في صيغته التالية: ما مدى فعالية سياسة التأمين في تسيير خطر خسائر الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية؟.
- ✓ يندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:
- ✓ فيما تتمثل الأخطار التي تهدد المؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ هل لتسيير الأخطار مكانة في إدارة المؤسسة؟
- ✓ كيف يؤثر خطر خسائر الاستغلال على الذمة المالية للمؤسسة؟
- ✓ ما هو المنهج الذي يعتمده نظام التأمينات الجزائري؟

- **نتائج البحث**

لقد توصلت الباحثة إلى مايلي:

- ✓ البحث عن الحلول والاختيارات لتغطية مختلف الأخطار التي يحتمل أن تهدد المؤسسة الاقتصادية.

- ✓ على المؤسسات الاقتصادية سواء كانت كبيرة الحجم أو صغيرة ومتوسطة الاستثمار في تشكيل خبراتها الذاتية تعمل على تجديد الأخطار المحتمل التعرض لها، وذلك من اجل التنبؤ واختيار انجح الوسائل لتغطيتها بناء على إمكانيات المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى الأنشطة التي تمارسها.
- ✓ إنشاء مكاتب لتدقيق وتشخيص الأخطار.
- ✓ تكوين أجهزة تعمل ضمن إدارة الخطر تشمل مكتب أمن.
- ✓ حدة إطفاء تتولى مواجهة واكتشاف الأخطار خاصة خطر الحريق، والتعامل معه مباشرة وبأقصى فعالية ممكنة والقضاء عليه ووضع التعليمات والإرشادات الواجب ابتاعها عند حدوث الخطر.
- ✓ وحدة الصيانة تعمل على إجراء الفحص الدوري المستمر لصيانة وسائل الإنتاج ومواجهة حالات التلف والأعمال التي تصيب تلك الوسائل الأمر الذي يؤدي إلى ضمان استمرار العملية الإنتاجية، مما ينعكس إيجابيا على متانة مركزها المالي.
- ✓ جعل إدارة الخطر والتامين على مستوى الإدارات العليا في قمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وذلك لأهمية دورها في حماية المؤسسة من أي خسارة مالية مفاجئة قد تؤدي إلى ضياعها بالكامل.
- ✓ ينبغي تكوين متخصصين ومحترفين في مجال التأمين على الأخطار المؤسسة الاقتصادية.

- ✓ دفع الدراسات والأبحاث المتعلقة بمستقبل مجال تسيير الأخطار وكذا تصور بنوك معطيات ترتبط بالخصوص بتطوير سياسة التامين داخل المؤسسة الاقتصادية.

الدراسة الثانية:

لقد تم تناولها من طرف الباحثان " **مورج و بينامي** " والتي نقدمها كالآتي:

أ. معلومات بيبليوغرافية

عنوان الدراسة: العوامل المسببة لحوادث العمل.

الباحثان: مورج و بينامي.

طبيعة الدراسة: كتاب.

سنة المنح: 2006، بألمانيا.

ب.مضمون الدراسة:

هدف الدراسة: الكشف عن العوامل الأساسية التي تقف وراء تعرض عامل السكك الحديدية للحوادث.

عينة الدراسة: بلغت العينة 1305 عاملا من الذكور العاملين في شركة السكك الحديدية.

أداة الدراسة: الاستبيان.

نتائج الدراسة: تركزت الحوادث مع مدة الخدمة القصيرة كما أن الحوادث تركزت مع الأعمار الأصغر. [5]

[5] J.meeller.charge de travail dans une tache de manu tentions le travail humain tome, P.43

الدراسة الثالثة:

لقد تم تناولها من طرف الباحث " باديس كشيدة " والتي نقدمها كالآتي:

أ. معلومات بيبليوغرافية

- **عنوان الدراسة: المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.**
- **الباحثة:** باديس كشيدة.
- **الدرجة العلمية:** دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير.
- **سنة المنح:** 2010/2009، الجزائر.
- إشراف شادية رحاب.

ب.مضمون الدراسة:

يشكل الضمان الاجتماعي أحد صور الحماية الاجتماعية التي نصت عليها المعاهدات والدساتير الدولية، التي تهدف إلى إعطاء مكانة خاصة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي وذوي حقوقهم–سواء أكانوا أجراء أو ملحقين بالإجراء أيا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه– وذلك عن طريق التكفل بجميع الأخطار الاجتماعية المهنية التي تؤدي إلى تقليل أو عدم القدرة على الكسب وأحيانا العجز بصفة نهائيا.

فالتأمين الاجتماعي هو ذلك النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يقوم بوضعه وتطبيقه الدولة مباشرة، لتؤمن فيه حدا معينا من الموارد والدخول والخدمات الطبية لبعض

نقلا عن مدخل جمال، **حوادث العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، عوامله ووسائل الوقاية، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد علم الاجتماع، جامعة عنابه 1997.

أو جميع الأفراد في حالات العوارض والحاجة، مقابل دفعات نقدية تدفع من قبلهم أو لحسابهم من قبل أصحاب العمل أو من الاثنين معا، وقد تساهم الدولة أيضا ماليا، وهو الأمر الشائع الآن، وأهم تلك الحالات والمخاطر، المرض، العجز، إصابات العمل، البطالة والشيخوخة والولادة والوفاة وغيرها من الطوارئ التي يتوقف أو ينقطع الإنسان بسببها عن العمل والتي يصبح منها مورده غير كاف لإشباع حاجاته الضرورية.

❖ المنهج المتبع في دراسة الموضوع

لقد تم الاعتماد على **المنهج التحليلي** الذي حاولت من خلاله تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتشريع الضمان الاجتماعي و بالأخص النصوص القانونية التي تحكم منازعات ضمان الاجتماعي في إطار التسوية الداخلية أو القضائية مع الحرص أن يكون عمليا وتطبيقيا على ضوء ما استقر عليه العمل القضائي في المحاكم وما كرسه الاجتهاد الثابت للمحكمة العليا باعتبارها هي المرجع الأساسي لتقويم أعمال المحاكم والاجتهاد القضائي في البلاد.

❖ إشكالية الموضوع

إن عرض مختلف هذه الجوانب القانونية والإجرائية التي تحكم وتنظم آليات تسوية منازعات الضمان الاجتماعي ومختلف التعديلات التي طرأت عليها تسمح بالوقوف عند إرادة المشرع في جعل نظام التسوية الداخلية لمنازعات الضمان الاجتماعي بصفة عامة هي الأصل قبل أي تفكير في اللجوء أمام القضاء، وذلك لتمكين المؤمن له أو ذوي حقوقه وهيئات الضمان الاجتماعي من تحصيل حقوقهم.

من هذا المنطلق، أردنا من وراء تناولنا لهذا الموضوع تبيان الثغرات والنقائص التي تغاضي عنها التشريع الجزائري، باعتبار أن الطعن المسبق إجباري قبل اللجوء إلى القضاء للفصل في المنازعات وإعطاء بعض الاقتراحات التي من خلالها أن تزيل بعض الإشكالات المطروحة في الواقع العملي، فالإشكالية المطروحة إذا، ما مدى مرونة وسرعة إجراءات التسوية الداخلية في تشريع الضمان الاجتماعي من أجل حصول المستفيدين من الضمان الاجتماعي لحقوقهم في أسرع وقت ممكن تفاديا لجوء الخاضعين لذا النظام إلى العدالة مباشرة لأن ذلك يتطلب آجالا وشكليات وإجراءات صعبة للغاية.

❖ **خامسا: خطة الدراسة**

لقد جاء تناول موضوع البحث المتعلق بالمخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي في فصلين يسبقهما فصل تمهيدي.

الفصل التمهيدي خصص لدراسة تطور التأمينات الاجتماعية وذلك في مبحثين تناول المبحث الأول الوسائل المستعملة لمواجهة المخاطر الاجتماعية قبل ظهور التأمينات الاجتماعية بمفهومها الحديث، بالإضافة إلى نشأة تطور هذا القانون في بعض الدول ثم تناولنا في المبحث الثاني نشأة وتطور التامين الاجتماعي في الجزائر.

أما **الفصل الأول** فقد تعرض إلى دراسة المخاطر المضمونة والالتزامات في مجال الضمان الاجتماعي وخصص في المبحث الأول دراسة المخاطر المضمونة في مجال الضمان الاجتماعي، أما المبحث الثاني خصص لدراسة التزامات المكلفين في هذا المجال.

وخصص **الفصل الثاني** و **الأخير** من هذا البحث لدراسة آليات فض منازعات الضمان الاجتماعي، حيث تناولنا في المبحث الأول طرق تحصيل الاشتراكات، أما المبحث الثاني والثالث تطرق فيه إلى كل من التسوية الداخلية والقضائية في مجال الضمان الاجتماعي.

❖ نتائج البحث

لقد تم التوصل إلى أن تشريع الضمان الاجتماعي يعتبر منظومة قانونية قائمة بذاتها، فقد دعمت بصدور قوانين معدلة ومتممة للقوانين الصادرة سنة 1983، والتي كان الغرض منها تفعيل دور اللجان الطعن المسبق في الفصل في المنازعات التي قد تنجم عن تطبيقه وحلها وديا دون اللجوء إلى القضاء، وهذا يعتبر حماية للمستفيدين من الضمان الاجتماعي، إلا أن الخوض في هذه الإجراءات تسمح بالتأكد أن الأمر ليس كذلك في جميع الحالات لأن واقع هذا النظام الذي جاء به المشرع سنة 1983 ومختل التعديلات التي طرأت عليه لم تحقق الأهداف المرجوة والتي سطرت له من قبل واضعي القانون لتمكين كما أسلفنا المؤمن له أو ذوي حقوقه من الحصول على مستحقاتهم من أداءات الضمان الاجتماعي في إطار التسوية الداخلية، ذلك أن الظروف الحالية اليوم وخاصة ما نتج من أثار سلبية على المجتمع الجزائري من انتهاج الدولة نهج الاقتصاد الحر الذي تبنته الجزائر دون توفر شروطه وإعداد وتحضير لمواجهة عواقب وسلبيات هذا النظام، سواء بوضع

منظمة قانونية كفيلة بحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع، أو وضع قواعد وآليات أكثر صرامة فيما يخص التصدي لمواجهة عدم وفاء المستخدمين خاصة منهم الخواص بواجباتهم من حيث تسديد الاشتراكات التي هي عليهم لدى هيئات الضمان الاجتماعي والتصريح بانتسابهم وانساب العمال لدى هذه الهيئات في الآجال القانونية.لذا يتحتم على المشرع أن يواكب تطور المجتمع الجزائري بما يخدم مصلحة العامل ورب العمل وأن لا ينفى على قوانين الضمان الاجتماعي المعدة في الثمانينات تطبق في الألفينيات.

لكن ما يلاحظ كل مرة يأتي التعديل لمواكبة هذا التطور وتعلق عليه آمال كبيرة لتدارك النقائص والثغرات، يحدث العكس تماما فكم من تعديل مس تشريع الضمان الاجتماعي لم يحدث أي تغيير على واقع قوانين الضمان الاجتماعي، وإن كان القانون الجديد 08/08 المؤرخ في 2008/02/23 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي ساهم جزئيا في القضاء على بعض النقائص، بحيث أتى المشرع من خلاله بتعديلات جوهرية ومميزة تتعلق أساسا بتحديد اختصاص لجان الطعن المؤهلة في القضايا المتعلقة بالزيادات والغرامات على التأخير، وكذا تقليص آجال الطعن للمطالبين به فصلا عن تقليص آجال الفصل في الطعون المقدمة أمام هذه اللجان.

الدراسة الرابعة:

لقد تم تناولها من طرف الباحثة " **سهيلة محمد** " والتي نقدمها كالآتي:

أ. معلومات بيبليوغرافية

- **عنوان الدراسة:** حوادث العمل وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية والمهنية.
- **الباحثة:** سهيلة محمد.
- **الدرجة العلمية:** دراسة ميدانية لنيل شهادة الدكتوراه.

- **سنة المنح:** 2010، سوريا.

ب.مضمون الدراسة:

سعت دراسة الباحثة إلى الكشف عن العلاقة بين حوادث العمل ومستويات العجز وبعض المتغيرات الشخصية و المهنية لدى العاملين في شركة مصفاة بانياس وفقا لبعض المتغيرات، حيث تكونت عينة البحث من200 عامل. منهم 120عامل تعرضوا لإصابات العمل و80 عاملا لم يتعرضوا لإصابات العمل، تم اختيارهم من عمال شركة مصفاة بانياس التابعة لوزارة النفط محافظة طرطوس.

جرت المعالجة الإحصائية للنتائج باستخدام البرنامج الإحصائي spss للتحقق من صحة الفرضيات التي انطلق منها البحث، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين الذين تعرضوا لإصابات العمل فيما يتعلق بالمستوى العمري للعاملين، و مدة خدمتهم، و خطورة العمل، و عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين الذين تعرضوا لإصابات العمل فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للعاملين، و مستوى العجز تبعا للفروق العمرية.

من خلال العرض السابق لبعض الدراسات المشابهة التي تناولت التأمين من حوادث العمل، ومن خلال الدراسة التحليلية لتلك الدراسات يمكن استخلاص النقاط المنهجية والبحثية التالية:

1. أبرز القضايا النظرية في الدراسات المشابهة:

من أهم القضايا النظرية في الدراسات المشابهة، وتفيدنا في هذه الدراسة الآتي:

انتفاء الدراسات التي اهتمت بمعالجة التأمين من حوادث العمل في المؤسسة الصناعية بوجه عام في حدود علم الباحث، حيث لم يتيح للباحث الحصول على دراسة أكاديمية مكتملة الأركان عن **التأمين ودوره في التكفل بحوادث العمل داخل المؤسسة الصناعية**. الذي دفع بالباحث إلى دراسة هذا الموضوع من زواياه المختلفة والتحليلية.

2. أبرز القضايا المنهجية:

أغلب الدراسات العربية التي تم عرضها تعتبر دراسات وصفية، اعتمدت على **منهج المسح الميداني** دون سائر المناهج الأخرى واكتفت هذه الدراسات بتحديد الأهداف سواء في شكل تساؤلات أو جمل تقريرية، واستغنت عن فرض الفروض. وفي إطاره، تم استخدام أساليب بحثية أخرى بهدف جمع المعلومات وتصوير الواقع، وفقا لموضوع الدراسة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.هذا وتنوعت الأدوات البحثية ما بين الاستبيان وأسلوب المقابلة.

وتسعى الدراسة الحالية إلى الاستفادة من تلك الدراسات، وخاصة في البعد الخاص بالتأمين، وبناء التراث الخاص بالتأمين وحوادث العمل في الجزء النظري، ومن واقع ما أسفرت عنه من نتائج.

6.1 النظريات المؤطرة للدراسة

يمكن أن نؤطر دراستنا المعنونة "بالتأمين ودوره في التكفل بحوادث العمل في المؤسسة الصناعية" وذلك من خلال نظرية التنظيم العلمي للعمل، ونظرية العلاقات الإنسانية.

- **مدرسة التنظيم العلمي للعمل**

تعود هذه النظرية لصاحبها "فريدريك تايلور"، حيث ترى أن انجاز العمال لأعمالهم، الذي يتم وفق قوانين وقواعد موضوعية، وصارمة بمعزل عن ذواتهم، بحيث تصبح "حادثة العمل" في إطار نظرية التنظيم العلمي للعمل، بمثابة خرق لقواعد هذا التنظيم العلمي المحكم.

ويظهر أن هذه النظرية قد أخذت صفة العلمية، لأنها تتعامل مع العامل على أساس أنه أداة تعمل على زيادة الإنتاجية، بحيث جردته من إنسانيته وحولته إلى مجرد أداة منفذة،الأمر الذي يعمل على تثبيط معنوياته، وبالتالي يجعله أكثر عرضة للحوادث، متجاهلة كذلك بأنه كائن إجماعي يتفاعل مع زملائه ومحيطه الذي يعمل فيه، بحيث يؤثر ويتأثر بهم[6].

- **مدرسة العلاقات الإنسانية**

التي تبناها "التون مايو"، فتعتبر "حوادث العمل" بمثابة خلل بين ما يحدث في تركيب الذات الإنسانية ووظائفها، عندما تتدهور معنويات العامل، وبالتالي يكون عرضة لحوادث العمل.وبعبارة أخرى فان الجانب الإنساني يمارس دورا هاما، في العملية الإنتاجية ومن ثم التأثير في وقوع حوادث العمل، وهو الجانب الذي لم يوليه تايلور أهمية.

[6] جمال منجل: **الاتجاهات النظرية المفسرة لحوادث العمل: محاولة لفهم التشريع الجزائري لحوادث العمل**، ملتقى التواصل، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، العدد 20 ديسمبر 2007، ص ص 17-19.

يلاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على الجوانب الإنسانية والمعنوية التي تخلفها ظاهرة حوادث العمل، وتجاهلت الجزء الآخر، والمتمثل في الجوانب المادية ومدى تأثرها بالظاهرة، وهذا ما يجعلها نظرية غير ملمة بجميع جوانب الظاهرة[7].

2. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.2 منهج الدراسة:

بعد تحديد الباحث للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه في البحث في شكل سؤال وتعريف المصطلحات وتقديم الدراسات السابقة واختيار أسلوب الدراسة وصياغة التساؤلات أو الفرضيات يكون بعد القيام بكل ذلك قد توصل إلى ضبط التصور العام لموضوعه وحدد نوع المعلومات الواجب جمعها ويبقى عليه هنا تحديد الطريق (المنهج) المؤدي إلى هذه المعلومات وكذا الأداة التي تمكنه من جمعها (أداة البحث) [8].

المنهج هو تلك الإجراءات و الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث في معالجته لموضوع البحوث بغرض الإجابة عن أسئلة البحث و اختبار فرضياته ومنه اكتشاف الحقيقة. بناءا على هذا فإنه تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة

---

[7] المرجع السابق، ص ص 17-19.

[8] أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 95.

الوقائع أو الظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا أو كليهما.[9]

ويعرف **مصطفى عمر التير** "على أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إل عدد من المميزات الرئيسية أهمها أن الظاهرة ومكوناتها والعلاقات بينها موجودة بشكل مستقل عن الفرد وآرائه واتجاهاته وتصوراته وان هذه الظاهرة تخضع لقوانين ثابتة تتحكم فيها وتوجهها بانتظام وأنه بالإمكان التوصل إلى معرفة خصائص هذه القواعد وأساليب تأدية وظائفها[10].

وعليه فطبيعة الدراسة هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج معين دون آخر يتلاءم وطبيعة الموضوع.ويعتبر اختيار المنهج الصحيح خطوة أساسية تتحكم في السير الصحيح للبحث وعلى هذا الأساس وانطلاقا من طبيعة الموضوع المدروس الذي يحمل عنوان **التأمين ودوره في التكفل بحوادث العمل داخل المؤسسة الصناعية، دراسة استكشافية بمركب الملح بلوطاية بسكرة** .فقد اتبعنا في هذه الدراسة **منهج المسح الاجتماعي** الذي ساعد على مسح الظاهرة (جردها) في إطار واقعها الطبيعي.

❖ تعريف منهج المسح الاجتماعي

المسح في اللغة العربية يفيد إمرار اليد على الشيء السائل أو المتلطخ لإذهابه وهو يعني إزالة ما لطخ الشيء من غبار أو تراب وغير ذلك من المواد حتى نبرزه عن حقيقته لغيرنا.

---

[9] محمد عبيدات: **منهجية البحث العلمي، القواعد و المراحل و التطبيقات**، الجامعة الأردنية، عمان، 1999، ص140.

[10] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص 28.

إن المسح في البحث العلمي يفيد التعرف على الظاهرة المدروسة في الوضع الطبيعي الذي تنتمي إليه من خلال جر مسح (جرد) المعلومات ذات العلاقة بمكوناتها الأساسية وما يسودها من علاقات داخلية و خارجية.

يعرف المنهج المسحي في اللغة الفرنسية (La Méthode D'enquête) أي منهج التحقيق العلمي الذي يستخدمه الباحث في دراسة موقف معين من خلال بحث الشواهد والتجارب والوثائق المكونة لوضعه الطبيعي لجمع البيانات والمعلومات المحققة للغرض العلمي المنشود.

كما عرفه الباحث **ذوقان عبيدات** المنهج المسحي "بأنه المنهج الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة قصد التعرف على وضعها الحالي وجوانب قوتها وضعفها[11].

ويعرف **هويتني المسح** " بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة.

كما أنه "يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية".

كما عرف **مورس** "المسح منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية أو جمهور ما وذلك بتباع طريقة علمية منظمة لتحقيق أغراض معينة".

[11] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 285-286.

أما "**كامبل وكانونا**" فيعرفان **المسح** بأنه محاولة جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينة منه وذلك عن طريق استخدام المقابلات أو أية أداة أخر ى من أدوات البحث [12].

وقد تم استخدام تقنيات و أدوات منهجية من أجل جمع البيانات و هي الملاحظة و المقابلة و الاستبيان و السجلات و الوثائق.

أ.الملاحظة:

وهي عبارة عن نشاط يقوم به الباحث من خلال المراحل المتعددة، التي يمر بها بحثه فهو يجمع الحقائق التي تساعده في تحديد المشكلة و ذلك عن طريق ما يراه بكافة حواسه.[13] ولقد استعنا بالملاحظة أثناء الزيارات الاستطلاعية، من خلال ملاحظتنا لسلوكيات العمال و طريقة عملهم و الظروف المحيطة ببيئة العمل، و من خلال الملاحظة سجلنا:

من الناحية الايجابية النقاط التالية:

- ✓ إنتاج كميات معتبرة ومتنوعة من الملح.
- ✓ التزام العمال بالمهام و الأشغال المطلوبة منهم.

من الناحية السلبية تم تسجيل النقاط التالية:

[12] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر،1997، ص 99.

[13] مروان عبد المجيد إبراهيم: **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2000، ص 128.

- ✓ عدم وجود لافتات بكافة الممرات والمصالح.
- ✓ يوجد ضجيج و هو من الأسباب المؤدية للحوادث لما يسببه من تشتت التركيز كما أنه يسبب مشكلة قلة سماع العمال لبعضهم البعض.
- ✓ انتشار غبرة الملح بكثرة، ونقص الإضاءة في بعض المصالح مما يؤدي إلى وقوع الحوادث.
- ✓ يعاني العمال الإهمال من قبل الإدارة من حيث عدم توفر اللوازم و الوسائل الوقائية مثل: الكمامات، الخوذة، القفازات، الأحذية، النظارات...الخ.

ب.المقابلة:

هي التبادل اللفظي وجها لوجه بين القائم بالمقابلة للحصول من شخص آخر أو عدة أشخاص عن معلوماتهم واتجاهاتهم و عن آرائهم أو عن سلوك عام أو خاص.[14]

وقد استعنا بها عند قيامنا بالاستطلاع المبدئي الميداني، و الذي تمت فيه المقابلة مع السيد فلياشي نائب المدير و السيد حمودة مدير الأمن و الوقاية بالمؤسسة، حيث دار الحوار حول التعريف بالمؤسسة و أنشطة أقسامها، وعدد العمال الذين يعملون بها، كما دارت المقابلة أيضا مع مخبري المؤسسة السيد عبدلي حيث كشف لنا عن المراحل الأولى لعملية إنتاج الملح بالمركب من طبيعته الصخرية إلى ملح مصنع بأنواعه، كما أوضح لنا كيفية قياس نسبة اليود في الملح.

---

[14] مجدي عزيز إبراهيم: **مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية**، دار النشر مكتبة الإنجيل المصرية، 1989، ص 155.

كما تم استخدام المقابلة عند الانتقال إلى الورشة مع أحد العمال البالغ من العمر 52 سنة و الذي تعرض لحادث العمل سنة 2004 في المركب وهو يعمل و كانت نوع الإصابة أنه فقد إصبعه في اليد اليمنى بسبب التحكم في الآلة عن بعد وعدم معرفة مكان التشغيل، حيث بلغت نسبة خطورة إصابته ب 6%، و قد استفاد من عطلة مرضية مدة 4 أشهر.

ومقابلة مع **السيد (ع.س)** البالغ من العمر 29 سنة وهو عامل بقسم الإنتاج تعرض لحادث عمل، أصيب بحروق في اليدين بسبب عطب في الآلة فتقدم لإصلاح العطل رغم أنها ليست من مهامه ثم نقله إلى المصلحة الجوارية ببلدية لوطاية.لأن في المؤسسة لا يوجد مصلحة علاج ولا يوجد فيها حتى علبة الإسعافات الأولية.

وقد تم تحويل ملفه إلى المصلحة المعنية، وقد استفاد من عطلة قدرت بـ 14 يوم وقد تم تصوير شريط فيديو عن كيف أجري له الحادث وعن التشوهات التي أصيب بها.

كما قمنا بإجراء مقابلة مع **السيد (ف.د)** البالغ من العمر 57 سنة تعرض لحادث عمل في قسم الإنتاج الذي كان هو عامل به.كانت الإصابة في اليد في أصبع السبابة والذي فقد نصفه نتيجة سهو منه أي أن هذا خطأ من العامل تم نقله بسيارة من سيارات زملائه في العمل لأن المؤسسة لا توجد فيها سيارة إسعاف ولا حتى علبة إسعافات أولية تنقله إلى المصحة الجوارية لوطاية، تلقى العلاج، وتم تحويل ملفه إلى المصلحة المعنية(مصلحة التأمينات..). وقد استفاد من عطلة شهر و 15 يوم وقد حدد له الطبيب الخاص نسبة 21 % عجز، أما طبيب التأمين الاجتماعي قد أنزل النسبة إلى 5 %، إلا أنه قد قدم شكوى حول هذا الإجحاف في حقه، كذلك أنه لم يستفيد من التعويض المادي لحد الساعة بالرغم من حالته لها حوالي سنة.

هذا وقمنا بمقابلة مع **السيد (د.ح)** البالغ من العمر 31 سنة و هو عامل دائم يعمل في قسم الإنتاج تعرض لحادث عمل، أصيب في يده اليمنى فقد نصف أصبعه نتيجة خطأ في استعمال الآلة استفاد من عطلة قدرت بشهرين و 10 أيام وقد حدد له الطبيب عجز بـ21 % إلا أنه لم يستفيد من التعويض المادي لحد اليوم بالرغم من أن الإصابة من طول المدة.

وفي الأخير أجرينا مقابلة مع **السيد (ع.م)** البالغ من العمر 35 سنة وهو عامل دائم بالمؤسسة تعرض لحادث عمل وهي اخطر إصابة واجهتنا من بين المقابلات التي قمنا بها حيث أصيب في يده اليسرى وهو يعمل في قسم الطحن فعند محاولته أخذ عينه من الملح ليأخذها المخبري لكي يقيس نسبة اليود الموجودة، اختطفته آلة الطحن من معطفه وعندما حاول أن يفلته بيده قبضت على يده.وقد حدد له الطبيب نسبة عجز بنسبة 60 % إلا أنه لم يستفيد من التعويض المادي لفترة سنتين التي استفاد منها كعطلة مرضية (سنتين).

وقد أصيب بشلل في يده نتيجة تقطع الأعصاب.إضافة إلى هذا أنه في مدة الراحة استفاد منها (سنتين) وهو يعالج من مصروفه الخاص وقد بلغت مصاريف العلاج حوالي 60 مليون سنتيم إلا أن مؤسسة التأمين الاجتماعي لم تعوض له رغم ظروفه المادية المتدهورة إلا أنه سيضطر للالتحاق بالعمل رغم الإعاقة وهذا ما نستشفه من سوء الخدمة وإهمال حق العامل في مؤسسة التأمين الاجتماعي.

ج .الاستبيان:

والاستبيان كلمة مشتقة من الفعل استبيان المرء بمعنى أوضحه وعرفه والاستبيان بذلك هو التوضيح وتعريف لهذا الأمر.في البحث العلمي فان **الاستبيان** هو تلك القائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المبحوث في

إطار الخطة الموضوعة لتقدم إلى المبحوث من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات والبيانات المطلوبة لتوضيح الظاهرة المدروسة وتعريفها من جوانبها المختلفة.

وعليه يعرف الاستبيان في الأوساط البحثية العلمية يمي إماء عديدة مثل استقصاء – الاستفتاء –الاستخبار وكلها كلمات تفيد الترجمة الواحدة لكلمة questionnaire أو sondage في اللغة الفرنسية.

يعتبر الاستبيان من أدوات البحث الأساسية الشائعة الاستعمال في العلوم الاجتماعية خاصة في علم الاجتماع حيث يستخدم في الحصول على معلومات دقيقة خاصة لا يستطيع الباحث ملاحظتها بنفسه في المجال المبحوث لكنها معلومات لا يملكها إلا صاحبها المؤهل غيره على البوح بها[15].

كذلك استمارة البحث نموذج ينظم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق الباحثين حيث يقوم بمقابلة كل فرد من أفراد البحث و يوجه إليه الأسئلة بحسب ترتيبها في استمارة البحث، ثم يقوم بتسجيل الإجابات في المكان المخصص لكل منها.[16] و الاستمارة تحتوي على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة.

و قد شملت الاستمارة على المحاور التالية:

[15] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 285 –286.

[16] ليلى عبد الوهاب: **مناهج وطرق البحث الاجتماعي أصول و مقدمات**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2002، ص 266.

- المحور الأول شمل البيانات الشخصية و هي: السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الإقامة، الأقدمية في العمل، و طبيعة العمل.
- المحور الثاني شمل الأسئلة من 7 إلى 15 حول حوادث العمل.
- المحور الثالث شمل الأسئلة من 16 إلى 24 حول الأساليب الوقائية من الحوادث.
- المحور الرابع شمل الأسئلة من 25 إلى 33 حول التأمينات الاجتماعية و كيفية دفع التعويضات للعامل المصاب.

وقد خصصت هذه الاستمارة لعملية التحكيم من طرف البروفيسور **إبراهيم بلعادي** من جامعة قالمة، والبروفيسور **مصطفى عوفي** من جامعة باتنة.(كما هو موضح في الملحق رقم1)

د.السجلات و الوثائق:

تم الإطلاع على السجلات و الوثائق التي تحتوي على المعلومات التالية:

✓ الجانب التاريخي و البشري و الجغرافي للمؤسسة.

الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة، و مخطط سير عملية إنتاج الملح بالمؤسسة(كما هو موضح في الملحق رقم2).

✓ عدد العاملين بالمؤسسة.

- ✓ كما تم الإطلاع على سجل حوادث العمل الخاص بالمؤسسة و ذلك لتدعيم دراستنا بالحالات المتعرضة لحوادث العمل من سنة 2008 إلى غاية 2015، و التي بلغت 66 حالة، وتم أخذ عينة من هذه السنوات(كما هو موضح في الملحق رقم3).

و قد تم الحصول على نسخة أصلية لشهادة التصريح بحادث عمل الخاصة بالمؤسسة و المقدمة من هيئة الضمان الاجتماعي(كما هو موضح في الملحق رقم4).

2.2 مجالات الدراسة: كل دراسة تقوم على مجالات يمكن حصرها في التالي:

أ. **المجال المكاني** :و الذي يحدد لنا المكان الذي ستجري فيه الدراسة.[17]

– **التعريف بالمؤسسة:** مركب الملح لوطاية هو وحدة إنتاجية تابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح التي أنشئت بمقتضى المرسوم المؤرخ في 16 جويلية 1983 و تم التحويل القانوني للمؤسسة إلى شركة ذات أسهم تبعا للقانون الأساسي المؤرخ في 04 جوان 1990 و هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال قدره= 339000000 دج و أصبحت الآن برأس مال قدره = 1600000000 دج. وتعتبر المؤسسة الوطنية للأملاح أبر منتج و موزع جزائري للملح ويتواجد المقر الاجتماعي (المديرية العامة) بقسنطينة. (كما هو موضح في الملحق رقم5).

تحصلت الوحدة على شهادة الجودة (9001) ISO سنة 2003.

[17] عمار بوحوش و محمد ذنيبات:**مناهج البحث و طرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 95.

الموقع الجغرافي: يقع مركب الملح بدائرة لوطاية شمال ولاية بسكرة 26 كم على مساحة 13هكتار، يحده من الشمال دائرة لوطاية و من الجنوب مركب الإخوة حوحو للطحين، و من الشرق سلسلة من الجبال و من الغرب الطريق الوطني رقم 03.

ب. المجال الزماني: و هي المدة الزمنية في إجراء الدراسة.

بعد الحصول على تصريح من إدارة علم الاجتماع لإجراء الدراسة الميدانية، تم الاتصال بالمؤسسة يوم 15 مارس 2015 و مقابلة المدير و بعض الإداريين و إجراء دراسة استطلاعية للمركب.

و يوم 16 مارس 2015 كانت الزيارة الثانية للمؤسسة و تمت المقابلة مع نائب المدير و بعض عمال الإدارة حيث تم الحصول على معلومات عامة حول المؤسسة.

- ✓التعريف بالمؤسسة و موقعها الجغرافي.
- ✓المجال البشري و توزيع العمال داخل المؤسسة.
- ✓ أنواع منتجاتها.
- ✓ الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

و في يوم 22 مارس 2015 كانت الزيارة الثالثة للمركب حيث تم توزيع الاستمارات على مجتمع البحث، و إجراء مقابلات مع بعض عمال الورشة.

و في 1 أفريل 2015 كانت الزيارة الأخيرة للمركب، حيث تم جمع الاستمارات.

3.2 مجتمع الدراسة:

إن طبيعة موضوعنا كطبيعة مواضيع العلوم الاجتماعية تتطلب مراحل منهجية و كل هذه المراحل تعتمد على جمع بيانات كافية عن الموضوع و بطبيعة الحال حاولنا قدر الإمكان جمع البيانات الأولية من أجل تكوين فكرة أساسية و مبدئية لاكتساب من جهة أولى خبرة كافية عن ميدان البحث و من جهة أخرى تسهيل الصعوبات المعترضة، مركزين في ذلك على أخذ فكرة عن دور المؤسسة في التأمين للتقليل من حوادث العمل، و من أجل الوصول إلى هذه المعلومات قمنا باتصالات ومقابلات أولية مع مختلف الأشخاص و الرؤساء و عمال الورشة الذين لديهم علاقة بموضوعنا.

يتكون مجتمع الدراسة من 47 عامل في الورشة، ولقد تمت الدراسة عليهم جميعا بإتباع أسلوب **المسح الشامل**، وهو دراسة علمية لظروف المجتمع و احتياجاته بقصد تصميم برنامج بنائي لتقدمه الاجتماعي.

الـفـــصـل الـثاني

حوادث الـعـمـل

1. النظريات المفسرة لحوادث العمل
2. أسباب حوادث العمل
3. أنواع حوادث العمل
4. أثار حوادث العمل
5. كيف نمنع وقوع حوادث العمل

تمهيد

يشهد مكان العمل بمعناه الواسع وقوع العديد من الحوادث.ذلك أن وجود الأخطار وتحققها كظاهرة اجتماعية لا يرتبط فقط بالمشاكل الفنية للإنتاج ووسائله وإنما يرتبط أيضا بتدخل العامل الإنساني في عملية الإنتاج وضرورته.

ومن بين هذه الأسباب المتصلة بالعامل، الإهمال أو نقص اللياقة البدنية، وقد أثبتت الدراسات أن معظم الحوادث التي تتصل بسلوك العامل تقع في أخر فترات العمل حين يكون العامل متبعا، أو حين يشعر بالملل بعد قضاء ساعات طويلة فيه، كما قد يكون سبب حادث العمل هو التعامل الخاطئ مع الآلة، سواء لجهله طريقة العمل بها أو عدم تفانيه.

قد تخرج أسباب حوادث العمل عن نطاق العامل، فقد تتصل ببيئة العمل مثل عدم توفر النظام والترتيب في مكان العمل، أو باستعمال أجهزة ومعدات معيبة أو غير مطابقة للمقاييس والمعايير الدولية المعتمدة.

1.النظريات المفسرة للحوادث العمل

كفل المشرع حماية اجتماعية للعامل الذي تلحق به إصابة عمل لما تلحقه من أضرار به بحياته، بغض النظر عن أسبابه أو الجوانب التي تظهر فيها، فالتأثير المرادف لها يكون دائما سلبيا، سواء تعلق بالعامل من حيث أداء مهامه مستقبلا، أو تعلق بذوي حقوقه في حال وفاته، لكن قبل أن تنسب الإصابة إلى العمل يجب أن تتطابق مع التعريف المقدم لحادث العمل، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تحوي الإصابة العناصر التي اشترطها المشرع، بهذا يسهل معرفة القانون الذي سيتكفل بتعويض العامل.

وعليه إن للحوادث أسبابا كثيرة ومتداخلة، منها الأسباب الخارجية أو التي لا ترجع إلى الفرد أو الإنسان، ومنها الأسباب الإنسانية.وقبل أن نبين أيهما أكثر أثرا، العوامل الخارجية أم العوامل الإنسانية، نعرض الآراء المختلفة بنشوء الحوادث، وعندئذ تظهر لنا الرؤية واضحة وجلية...وعرضنا لهذه الآراء سوف ينقسم إلى ستة أقسام ويدور في نطاق ست نظريات.

1.1.النظرية القدرية

أصحاب هذه النظرية يرون أن الناس صنفان، أحدهما سعيد الحظ، والآخر تعس الحظ، فمنهم من لديه حصانة ضد الحوادث ومنهم من يفقد هذه الحصانة ويكون أكثر قابلية للحوداث بل وهناك من يصاب بها بصفة مستمرة.ويفسرون استمرار هذا الشخص أو ذاك في وقوعه المستمر في الحوادث إلى القدر وسوء الحظ.وينسى هؤلاء أثر الإنسان نفسه في وقوع الحادثة له، ذلك الأثر الذي سوف يتضح لنا بعد قليل انه فعال ويعني كلام أصحاب هذه النظرية عدم وجود استهداف للحوادث ونحن نرفض هذه النظرية كما أن منتزوبلوم.قد أثبتا عكس هذا ونشير إلى الدراسات التي قام بها (Green Wood & Woods,Marbs) وآخرون لخصت أعمالهم بواسطة Viteles أثبتت أن الحوادث تقع دائما لبعض الأفراد ونادرا لآخرين كنتيجة منطقية لتوحيد الظروف[18].

ولقد أثبتت دراسات كثيرة متعددة أن هناك بعض الأفراد يكون نصيبهم من الحوادث أكثر مما ينتظر من أن يكون محض مصادفة إذا فإن وجهة نظر أصحاب هذه النظرية مرفوضة لأنها مرفوضة لأنها تقوم على وجهة نظر ينقصها المنطق العلمي[19].

2.1 نظرية الضغط و التكيف:

ترى هذه النظرية أن وقوع الفرد في الحوادث في عمله راجع للضغوط و التهديدات المختلفة والمتغيرة كعامل مباشر ورئيسي، وتركز هذه النظرية على الظروف المادية المحيطة(كالإضاءة، الضوضاء، الحرارة...) ولابد من توفير المناخ المهني المطلوب

---

[18] عباس محمد عوض: **سيكولوجية الحوادث**، دار المعرفة الجامعية الجامعية، مطابع دار المصارف بمصر، 1971، ص ص 29-30.

[19] المرجع السابق، ص 30.

وتحسين النوعية الفيزيقية، لأن هذا يساعد على تكيف العامل وسلامته من الوقوع أو التعرض للحوادث أثناء العمل.[20]

3.1 النظرية الطبية

وتقول هذه النظرية إن الشخص دائم الإصابة إنما يعاني خللا جسديا أو عصبيا وأن هذا الخلل هو السبب في هذه الحوادث [21] ونحن لا ننكر هذا ولكن ننكر أن يكون هذا هو السبب القوي والفعال في هذه الحوادث المتكررة.فلقد وجد (Graf) في بحث أجراه على 708 من العمال أن حوادث العمل في 75.9 ٪ من الحالات ليس لها أي سبب متعلق بالناحية الطبية وأن 1.4 ٪ فقط من حوادث هذا المصنع لها أسباب طبية وتدخل في هذه النسبة الضئيلة الخلل السمعي والبصري. [22]

وفي دراسة قام بها (Slocombe & Bingham) وجد أن السائقين الذين يعانون من ضغط الدم المرتفع تبلغ حوادثهم ضعف حوادث الذين لا يعانون من ضغط الدم. وفي دراسة لحوالي 15 ألف حرفي وتلاميذ الترسانة البحرية وجد كل من فارمر وتشامبر (Farmer and Chamber) أن هناك ارتباطا يبلغ حوالي 30٪ بين الحوادث والأمراض وتقول الدكتورة

---

[20] عباس محمد عوض: **سيكولوجية الحوادث**، دار المعرفة جامعة الإسكندرية،1985، ص 30.

[21] محمد عصمت المعايرجي: **حول سيكولوجية الحوادث**، المجلة الجنائية القومية العدد الثالث نوفمبر 1964، المجلد السابع، ص 388.

[22] عباس محمد عوض: مرجع سبق ذكره، ص 30.

فلاندر دنبار عن المستهدفين للحوادث عادة ما يكون لهم سجلات طبية ، ولا يعانون خاصة من أمراض البرد وسوء الهضم[23].

4.1 نظرية الاستهداف للحوادث:

هذه النظرية من أقدم النظريات التي وضعت لتفسير الحوادث من الجانب البيولوجي ومن أكثرها شيوعا، ترى أن الأفراد الذين يرتكبون العديد من الحوادث وبصفة متكررة يطلق عليهم اسم "مستهدفي الحوادث" وهذا يرجع إلى وجود بعض السمات الوراثية الخاصة و الطبيعية التكوينية لم يقحمون أنفسهم في السلوك الخطير أي أن هناك قابلية للتعرض للحوادث ويكون هذا نتيجة لرغبة في إشباع بعض الدوافع أو إلى خلل دائم طبيعي تكويني الفرد نفسه. غير أن هذه النتيجة لا تنطبق إلا على مجموعة من الأفراد فقط، فلا يمكن أن يكون جميع الأفراد لهم صفات وراثية متماثلة، وما يسجل على هذه النظرية هو إهمالها لأهمية الجوانب الخارجية التي يمكن أن تكون عاملا مهما وأساسيا في وقوع الحوادث.[24]

5.1 نظرية التحليل النفسي

و تعتبر هذه النظرية الحوادث إنما هي أفعال مقصودة لا شعوريا، وهي تشبه الهفوات، ومثال ذلك الصراع الذي نشأ بين سائق العربة وزوجته (في الحالة الأولى) فلقد صدم السائق الصخرة وهي مثال أو رمز لزوجته التي يريد أن يلكمها في وجهها ويرغب في طلاقها.وفعلا تلت هذه الحادثة وفاة الزوجة.

---

[23] المرجع السابق، ص 31.

[24] فرج عبد القادر طه، مرجع سابق، ص 317.

ويعتقد أصحاب هذه المدرسة التحليلية أن الإصابة الجسدية إنما هي عدوان لا شعوري موجه للذات وهذا أيضا ما حدث لسائق العربة (في الحالة الأولى) الذي بقي كسيحاً طوال حياته بعد حادثة المصادمة.ويظهر كذلك في حادثة عامل شركة مصر للحرير الصناعي (الحالة الثالثة) الذي فقد ذراعه[25].

ويعتبر فرويد (Freud) معظم الحوادث تعبيرا عن صراعات عصابية وأن عقاب الذات هو إحدى المركبات التي تستند عليها سببية الحوادث (الدافعية اللاشعورية) فهل وقعت حادثة العامل بشركة مصر منيجة الإحساس بالذنب والشعور بالاضطهاد وتمرده على السلطة الأبوية وسلطة العمل؟ وهل وقعت حادثة السائق (الحالة الأولى) نتيجة الإحساس بالذنب والغيظ والحقد على زوجته وكان إحساسه بالذنب بسبب هذه المشاعر؟ وهل كانت حادثة الشاب الذي ذكرها (Franz Alexander) فرانز الكسندر مرجعها التحرر من سلطة الأبوين والتزوج بدون رضاهم، وحقنه عليهم بسبب عدم الاعتراف بهذا الزواج؟ أي هل للحوادث هذه أسباب نفسية غير الأسباب الخارجية التي سنذكرها والأسباب الأخرى التي قال بها علماء كثيرون في حوادث أخرى، والتي سنذكرها؟ [26].

6.1 نظرية علم النفس التجريبي

هذه النظرية تلتقي مع فكرة الباحث وفكرة خبراء النقل في أن للحوادث أسبابا كثيرة ومتعددة – فالسائق مثلا يكون تحت تأثيرات متغيرة عديدة، فالمركبات والمارة وقواعد المرور كلها مؤثرات لها فعلها وأثرها على الوظائف النفسية للسائق (الإدراك الحسي والذاكرة

[25] عباس محمد عوض: مرجع سبق ذكره، ص 31

[26] المرجع السابق، ص 32.

والتفكير) مثله مثل العامل الذي يقع تحت تأثيرات كثيرة ومتغيرة، وإذا كان هناك أسباب متعددة للحوادث، فإن لها أيضاً أهدافاً متعددة، فقد يكون الدافع لها الرغبة في الحصول على تعويض مادي أو رغبة في زيادة الأهل، إذا كانوا في بلدة أخرى، بعيدة عن مكان عمل العامل، أو الرغبة في جذب الاهتمام، أو تخفيف المسؤولية عن نفسه.

يمكن القول إذا أن هناك أسباباً شخصية وأسباباً خارجية للحوادث، إلا أننا نسأل: ما هو العامل الغالب الذي له اليد الطولي في وقوع الحوادث؟.

2.أسباب حوادث العمل

هي كل العوامل التي تسبق الحادث مباشرة، وهي تتكون من عوامل خاصة بالفرد وأخرى خارجية، و معرفة أسباب الحوادث هي العامل الفعال لنجاح أي برنامج للوقاية مما يترتب عن ذلك من تكاليف لذا أصبح من الضروري التعرف عن أسباب الحوادث و التي من بينها:[27]

2-1 الأسباب البيئية للحوادث (الميكانيكية):

1. التنظيم و الترتيب غير المناسب للأجهزة و المعدات و مناطق العمل.
2. التصميم غير المؤمّن للآلات و الأجهزة مع استخدام آلات معينة لها شروخ أو تآكل بعض أجزائها.
3. سوء التنظيم الداخلي للمباني و التجميع غير المناسب أو تراكم المواد و الأجزاء في الطرقات الداخلية، عدم وجود مساحات كافية للتخزين، تحميل الآلات بأكثر من طاقاتها.

[27] حسن محمد عبد الرحمان: **علم النفس الصناعي**، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، دون سنة، ص 154.

2-2 العوامل الإنسانية وعلاقتها بالحوادث:

1. العمل بمعدل سرعة غير ملائم أو تجاوز المعدل العادي.
2. عدم الاستعمال الجيد للأدوات الوقائية الشخصية.
3. سوء استعمال الآلات.

2-3 نزعة استهداف الحوادث:

إن أهم مميزات الأفراد المستهدفين بالحوادث مع اختلاف مهنهم و أعمارهم هي:

1. عدم الانتباه أو اليقظة و قلة الدراية أو التبصر بالأمور.
2. الانفرادية ومخالفة الجماعة و العادات و الأوضاع الجماعية.
3. الميل إلى إيذاء و عقاب النفس. [28]

ومن يرى أن الحوادث والإصابات لا تحدث من تلقاء نفسها ولكن هناك أسباب عديدة لوقوعها ويعتبر العامل البشري هو العامل الرئيسي لوقوع الحوادث لأنه هو المتعامل مع الآلة أو المعدة.ويمكن القول بأنه لوقوع الحوادث.[29]

أ. عوامل وظروف شخصية.

ب.ظروف عملية.

أ.الظروف والتصرفات الشخصية

تمثل 85٪ من مجموع الحوادث الصناعية أمثلة:

---

[28] حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 597.

[29] معن يحي الحمداني: **الأمن والسلامة الصناعية والإسعافات الأولية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 26-27.

- عدم الانتباه يؤدي التعثر في بعض المواد والآلات المبعثرة أو الملقاة على الأرض.الانزلاق بسبب تلوث الأرضيات والسلالم بمواد زيتية أو شحومات والسقوط على الأرض بسبب التعثر أو الانزلاق من الأماكن المرتفعة.
- الإهمال والتراخي في استعمال وارتداء (معدات) مهمات الوقاية الشخصية اللازمة لنوع العمل والإهمال في تطبيق نظم ولوائح السلامة.
- استعمال أو ارتداء مهمات غير ملائمة لمحيط العمل ونوعه.
- الإهمال في تأمين منطقة العمل مثل خلو منطقة اللحام من المواد القابلة للاحتراق كالخشب والورق وقطع القماش المبللة بالمواد البترولية.
- الاستعمال الخاطئ للعدد والآلات بسبب عدم التدريب عليها أو قلة الخبرة في كيفية استعمالها.مثل إصابات النجارين في الأطراف خاصة أصابع اليد عند العمل على
- الآلات والمعدات الحديثة كالمنشار الميكانيكي وما شابه ذلك.
- إهمال تعليمات التشغيل الخاصة بالمعدات والآلات الميكانيكية والكهربائية في كتيبات التشغيل والصيانة التي تصاحب المعدات والآلات من المصّنع وعدم الدراية بالأعطال الطارئة.
- السرعة والقيادة الخاطئة داخل المصنع للسيارات والمعدات الثقيلة مثل آلات الرفع والشوكة الرافعة والمقطورات.
- عدم التدريب على كيفية تشغيل المعدات والآلات وعدم الدراية بمتطلبات السلامة لوقاية من الإصابات ومنع الحرائق والانفجارات.لأنه تبين من دراسات عديدة أن العمال الصغار في السن يتعرضون لحوادث بنسبة أعلى من العمال الصغار في السن تنقصهم الخبرة، كما أنهم كثيرا ما يضعون أنفسهم في مواقف بالغة الخطورة.

ومن الأسباب الشخصية كذلك لابد من انتقاء العمال ذي البصر الحاد أو السليم عند التعيين، إلا أن هذا الموضوع لم يتم التعامل معه بالصورة التي يستحقها من الاهتمام.وذلك لأن عيوب الأبصار منتشرة بصورة كبيرة ولو حرص أصحاب الشركات على توظيف العمال ذوي البصر السليم فقط فإن هذا سوف يضطرهم إلى عدم تعيين أي عامل يلبس نظارة طبية مما يؤدي إلى خسارتهم لعدد كبير من العمال ذوي الأجر القليل.

وقد تم إجراء دراسة على مجموعة ممن العمال لمعرفة درجة أبصارهم، فتبين أن ثلثي المجموعة كان عندهم عيوب في الأبصار.وفي تجربة أخرى تم قياس نظر 75 عامل من العمال الذين ارتكبوا حوادث فتبين أن حوالي 25 عامل كانوا مصابين بضعف في الأبصار 24 عامل كانوا مصابين بالتكيف البصري المعيب.

وهكذا فانه من الواجب قياس نظر العمال من وقت لأخر وعدم الاعتماد على الكشف الذي اجري للعامل عند إلحاقه بالعمل، وذلك لأن القدرة على الإبصار تتأثر من وقت لأخر[30].

هذا وقد اختلف باحثو علم النفس الصناعي في إيجاد صلة بين الذكاء وبين وقوع الحوادث. وقد نال بعض الباحثين أن هناك علاقة عكسية بين الذكاء ووقوع الحوادث.

قد قال بعض الباحثين أن هناك علاقة عكسية بين الذكاء ووقوع الحوادث، بمعنى أنه كلما كان العامل ذكيا كلما قلت الحوادث.

ولكن البعض الأخر لم يجد علاقة بين الذكاء والحوادث وربما كان ذلك بها إلى اختلاف العلماء في تعريف الذكاء.

ومع ذلك فان الصلة بين الذكاء والحوادث ظهرت واضحة عندما تبين للباحثين أن العمال الذين تعرضوا لامتحانات ذكاء تحصلوا على درجات عالية، هم اقل العمال تعرضا للحوادث.

---

[30] طارق كمال: **علم النفس المهني والصناعي**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2006، ص154.

وقد تزيد نسبة وقوع الحوادث عند العامل إذا كان ذكيا بدرجة كبيرة.ولعل هذا ناتج من أن الذكاء الشديد يزيد من ثقة الفرد بنفسه.أيضا فإن الثقة الزائدة بالنفس تجعل العامل الذكي يقحم في أمور خطيرة جدا لثقته بأنه سوف يخرج من هذه الأخطار سالما[31].

ب.ظروف عملية

تمثل 15 ٪ من مجموع الحوادث الصناعية وتشمل ظروف مكان العمل أمثلة:

- ✓ **النظافة والترتيب:** حيث تعتبر نظافة وترتيب مكان العمل عامل من العوامل الهامة في التقليل ومنع وقوع الحوادث.
- ✓ عدم توفير معدات السلامة.
- ✓ النقص في التدريب وقلة الخبرة مما يؤثر على تشغيل المكنات والآلات بطريقة غير صحيحة.
- ✓ النقص في اليد العاملة الرجل المناسب في المكان المناسب.
- ✓ تأثير العوامل الطبيعية في مكان العمل مثل الحرارة –الرطوبة– شدة الإضاءة– التهوية.

3.أنواع حوادث العمل: هناك طرق مختلفة لتصنيف الحوادث:

- ➢ **من حيث النوع:** قد يكون نوع الحادث حوادث مرور حوادث مناجم، حوادث طائرات، حوادث حريق صناعية، حوادث بحرية، حوادث جوية.
- ➢ **من حيث النتائج:** قد يكون حادث بإصابة تصيب الأشخاص بإصابات مختلفة كالحروق، الكسور، فقد الحواس أو الأعضاء أو التشويهات المختلفة أو الموت

[31] طارق كمال: مرجع سبق ذكره، ص 155.

بمعنى إصابة مقومات الإنتاج البشرية كما تصيب مقومات الإنتاج المادية من فساد و إتلاف للآلات و المعدات و المنتجات و تكون الإصابة لإحدى المقومات أو إصابتها معا.

- **من حيث الخطورة:** قد تكون بسيطة تؤدي إلى توقف العامل عن العمل لفترة مؤقتة أو استمرار العمل دون توقفه أو تؤدي إلى عجز جزئي و ألم كفقد يد واحدة أو رجل أو عجز جزئي مؤقت ككسر أو حريق أو عجز كلي كفقد الرجلين أو اليدين معا وقد تكون حوادث مميتة.
- **من حيث الأسباب:** قد تكون لأسباب شخصية تعود لإهمال العامل و قلة ذكائه و سرعة استخدامه للآلة أو قلة خبرته أو لأسباب فيزيقية كالتعرض للضوضاء أو ظروف مناخية كالبرد أو الحرارة أو الرياح و انتشار الغازات السامة، الدخان الضباب ... قد تعود إلى أجهزة العمل معداته كعدم تنظيم أماكن العمل و نظافتها و إهمال الآلات و عدم صيانتها و قد أثبتت الدراسات أن الحوادث الناتجة عن أسباب شخصية تتراوح بين 80% إلى 90 % و أن الحوادث التي تعود إلى ظروف فيزيقية و إلى أجهزة العمل و معداته تتراوح بين 10 %إلى 20%و نسبة 10%تعود إلى أسباب أخرى.[32]

4. آثار حوادث العمل:

تساهم حوادث العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بروز عدد من المشاكل التي تواجه المصاب، و يمكن في الآتي بيان الأضرار التي تلحقها الحوادث بكل من صاحب العمل و العامل و المجتمع:

[32] طارق كمال، مرجع سبق ذكره، ص151.

1.4 تكلفة الحوادث بالنسبة للعامل:

يترتب على وقوع حوادث و إصابات العمل فقدان العامل لغالبية دخله و قد دلت الدراسات أن التعويضات التي يتحصل عليها العامل لا تعادل الدخل الذي كان سيحصل عليه من خلال تلك الفترة ويضاف إلى ذلك ما تعنيه الأسرة بفقدان عائلها إذا كانت الحادثة مميتة.

2.4 تكلفة الحوادث بالنسبة لصاحب العمل:

تتسبب حوادث العمل في إلحاق الضرر بمصلحة صاحب العمل و قد دلت إحصاءات الحوادث بالولايات المتحدة الأمريكية أنها تحّمل صاحب العمل في المتوسط حوالي 1800 دولار سنويا في كل حادث و يشمل هذا المتوسط التكاليف المباشرة و غير المباشرة و هذا دليل على مدى التكاليف التي يتحملها صاحب المشروع و التي يمكن تجنبها بالوقاية منها.

3.4 **تكلفة الحوادث بالنسبة للمجتمع:** تتسبب الحوادث في فقدان المجتمع لعضو العامل أو أكثر و تعطله و يترتب على ذلك التزامات اجتماعية لمساعدة أسرة العامل المصاب و فقدان المجتمع لإنتاج العامل و خاصة من النوع الماهر و النشيط و ليس من السهل تعويضه خلال فترة قصيرة.[33]

[33] عبد الرحمان محمد عيساوي، **علم النفس و الإنتاج**، مؤسسة لبنان للطباعة و النشر، القاهرة، ص 197.

5.كيف نمنع وقوع الحوادث

من تعريف السلامة لا نستطيع أحيانا منع الخطر والحوادث وخاصة إذا كانت أخطار طبيعية مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات ولكننا نستطيع أن نقلل من حدة الخسائر وحصرها، ولكن في الحوادث البشرية الصناعية نستطيع أن نمنع أو نقلل هذه الحوادث والتعرض لها بوضع خطط احتياطية ودراسة شاملة لأن أكثر الحوادث شيوعا والاستفادة من تحليل أسبابها وكذلك بإتباع اللوائح التالية[34].

- فرض لوائح ونظم وتشريعات للسلامة على جهات العمل.
- توحيد المستويات والنظم وطرق التشغيل والوقاية من التفتيش والمتابعة والمراقبة المستمرة.
- البحث الفني من فحص وتصنيف المواد والمعدات.
- المتابعة والبحث بالأسباب والظروف الصحية التي تؤدي إلى الإصابات والحوادث.
- التدريب الجيد وفرض علم السلامة في المدارس والمعاهد الصناعية والجامعات.
- المتابعة الإحصائية لمعرفة أكثر الحوادث شيوعا وإلى أي نوع من الناس قد تحدث والظروف السببية لها.
- النوعية والتدريب والدعاية لخلق الوعي الأمني مع ترغيب العاملين في العمل والمعرفة.

[34] معن يحي الحمداني:مرجع سبق ذكره ، ص 30.

- التأمين والتحفيز والتشجيع على منع الحوادث بتخفيض أقساط التأمين على الشركات.
- إيجاد أمن داخلي وتبادل الخبرات والمعلومات بين مختلف المنشآت.

خلاصة:

وعليه فإن السلامة الصناعية تهدف إلى وقاية وحماية عناصر الإنتاج الثلاث (المنتج، الآلة، مواد خام) من الأخطار المحتمل وقوعها في مواقع العمل.

الفـــصــل الثــالــث

مدخل عام للتأمين

1.تعريف التأمين

2.التطور التاريخي للتأمين

3.نظام التأمين

4.أنواع التأمين

تمهيد

عندما تشعبت المشكلات والحاجات الإنسانية نتيجة للارتقاء الحضاري وقيام المجتمعات الصناعية، ازدادت مصادر الخطر واتسعت ساحته. فبات البحث عن الآمان يشكل معظلة كبيرة خاصة من حيث توفير المستلزمات المادية والمالية الضرورية لمواجهة الأخطار التي تنتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية يصعب تحملها في كثير من الأحيان.

والجدير بالذكر أن التطور الهائل للتأمين خلال القرن العشرين، جعل منه عنصرا فعالا في الاقتصاد لا يمكن التخلي عنه، مما أدى إلى إزباد عملياته وتعدد مجالاته لتتماشى وتطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

1. تعريف التأمين

يهدف التأمين إلى تحقيق مبدأ العدالة بين العمال، فهو يحمي الطبقات ذات الدخل الضعيف من المجتمع، لكل ما يتعرضون له من مخاطر المهنة أو الحياة كالعجز الشيخوخة، الوفاة والأمراض المهنية و الحوادث، كما يهدف إلى تحسين العمال بضرورة تكتلهم ضد نفس الخطر و توزيع الضرر بينهم جميعا و حماية الطبقات ذات الدخل المحدود، بهذا المعنى يعتبر نوعا من التضامن الاجتماعي عن دور التأمين الاجتماعي لا يقتصر عن الجانب الاجتماعي فحسب بل يتعداه للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد، إذ يسمح بالاستثمار في كافة المجالات وخاصة المجال الصحي.

كما يهدف التأمين إلى الادخار و بالتالي تنشيط عملية الاستثمار و التنمية وذلك خاصة في الدول النامية المعروفة بظاهرة الاكتناز، أما من الناحية النفسية وفّر هذا القطاع الشعور بالأمان و الاستقرار لأنه كفيل بتأمين حياة العمال ضد أي خطر بترصدهم في تأمين مستوى معيشي ملائم لكل مؤمن عليه في حالة عجزه أو فقدانه القدرة على الكسب و هذا ما يحفز العامل للعطاء بمردودية أحسن.[35]

و لا شك أن التعاريف المختلفة للتأمين تفيده فائدة علمية وعملية كبيرتين، فدراستها ومقارنتها ببعضها البعض تظهر بعض القصور الموجود في تعريف أو آخر.وعلى ذلك نورد في مايلي التعاريف المختلفة لكل فئة من العلماء، بغرض الانتفاع بها والتوفيق بينها جميعا، والوصول منها إلى تعريف شامل للتأمين.

[35] أسامة عزمي سلام: **إدارة الخطر و التأمين**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 222.

أ. التأمين عند القانونيين

لا يختلف المشرع الجزائري لتأمين عن التعاريف الأخرى المقدمة له. حيث ووفقا للقانون المدني، يعرف التأمين على أنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المعين في العقد وذلك في نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن[36].

وقد عرفه الفقه الفرنسي التأمين كمايلي:

التأمين عقد يتم بمقتضى تحصل المؤمن له على تعهد من المؤمن بأن يقدم له مبلغا من المال في حالة وقوع خطا معين مقابل دفع قسط أو اشتراك مسبق [37].

أو هو عقد يلتزم بمقتضاه شخص، ويدعى المؤمن بالتبادل مع شخص أخر ويسمى المؤمن له، بأن يقدم لهذا الأخير الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ معين من المال يدفعه المؤمن له إلى المؤمن ليضيفه إلى رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الأخطار[38].

أو هو عمل يحصل بمقتضاه أحد الأطراف،أو هو المؤمن له، نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير،من طرف الأخر وهو المؤمن تعهدا بمقتضاه يدفع هذا

---

[36] جديدي معراج: **مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 11-12.

[37] عبد الله سلامة:**مبادئ التأمين ورياضياته**، دار النهضة العربية،القاهرة،1975، ص 30 وما بعدها.

[38] المرجع السابق، ص 31.

الأخير أداء معينا عند تحقق خطر معين،وذلك بان يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجرى المقايضة وفقا لقوانين الإحصاء [39].

نفهم أن معظم التعاريف القانونية–إن لم يكن جميعها– يدور حول تعريف عقد التأمين كوسيلة للتعاقد، فيهتم بأطراف العقد وتعهد كل طرف و المصلحة التي تعود عليه من التعاقد.

ب. تعريف كتاب الخطر والتأمين

يختلف في الحقيقة كتاب الخطر والتأمين بعضهم عن بعض من حيث التعاريف التي يقدمونها، وذلك لاختلاف جنسياتهم والعصر الذي عالجوا فيه التأمين، فيقومون بتعديل تعريفهم من سنة إلى أخرى حتى يتسنى لهم خدمة كل النواحي الاقتصادية للمجتمع، ويمكن إجمال ذلك في التعريف الآتي:

التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك من خلال توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكون جميعهم معرضين لهذا الخطر، وذلك بمقتضى اتفاق مسبق [40].

ج.تعريف الاقتصاديين

---

[39] أحمد السعيد: **عقود التأمين وعقود استثمار، واقعها الحالي وحكمها الشرعي**، مطبعة حسان، القاهرة، 1986، ص52 –53.

[40] سلامة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 93.

التأمين هو عمل من أعمال التنظيم والإدارة، يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات، تفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من احتمال صغير لخسارة مالية كبيرة، ذلك يعني المفاضلة بين حالة عدم التأكد، أي أن التأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد. من خلال التعامل في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات منفردة من خلال ما يعرف بقانون الأعداد الكبيرة [41].

حيث أن قانون الأعداد الكبيرة يبين أن الأحداث يمكن رصدها وتقدير مدى احتمال وقوعها، وكلما زادت أعداد الحالات التي تتم ملاحظتها أمكن التوصل إلى نتائج معينة تتعلق بنسبة إمكانية حدوثها، يعني أنه كلما زاد عدد الوحدات التي يجري عليها التجربة كلما آلت نسبة الاحتمال المتوقع إلى الواحد صحيح، غير أنه لا يمكن ضبط قانون الأعداد الكبيرة إلا بملاحظة حركة الأخطار المنتظمة.

مهما اختلفت التعاريف المقدمة لفكرة التأمين سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو القانونية أو الإحصائية أو من وجهة نظر كتاب الخطر والتأمين إلا أنها شبه متفقة على الأهداف، الشروط، والمبادئ التي يمكن أن تصيغ لنا تعريفا عاما قريبا من الشمول يأخذ بالجوانب الثلاثة للتأمين، القانوني، الإحصائي والاقتصادي.

فالتأمين بذلك هو عبارة عن نظام أو أسلوب ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين، يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض له من طرف الثاني (المؤمن له) إلى الطرف الأول (المؤمن) مقابل دفع مبلغ محسوب بالطرق الإحصائية والرياضية تمكن من تغطية الخسارة

[41] عبد الله سلامة: **الخطر والتأمين، الأصول العلمية والعملية**، الطبعة السادسة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 91.

المحتملة والقابلة للقياس كليا أو جزئيا، وبمقتضاه ينتقل عبء الخطر المتوقع من خسارة مادية محتملة إلى المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد كبير من المستفيدين والمعرضين لذات الخطر أو لأخطار متشابهة.

وذلك بهدف حماية الأفراد و المؤسسات من الأخطار المحتملة الوقوع بصورة غير معتمدة من جانب المؤمن له، وبطريقة تحقق الصالح العام للمجتمع ودفع عملية التقدم [42].

2.التطور التاريخي للتأمين

تعتبر الحاجة إلى الأمان ضرورية بالنسبة للفرد، وفي كل الأزمنة حيث أن الإنسان بحث على حماية نفسه وممتلكاته ضد الأخطار التي تلاحقه في حياته، فمنذ القدم ظهرت بعض الأشكال القريبة من التأمين، ولكن وبالأخص في القرن التاسع عشر برز التأمين المعاصر وتطور مع تطور أهم فروعه المختلفة.

- **نشأة التأمين**

لقد شهدت المجتمعات كلها وعلى الدوام ظواهر مختلفة من التعاون والمساعدة المتبادلة لمواجهة وقائع وأخطار كانت تقلق الأفراد والجماعات، فمنذ القديم جدا كانت الأسرة هي الخلية الأولى التي وفرت الأمان لأفرادها بحكم طبيعة الرابطة التي تربط بينهم والتي تجعل تعاضدهم أمر غريزي، فالفرد كان يسعى في نطاق أسرته على توفير مستلزمات الأمان خاصة وأن لقمة عيشه ومقوماته تشكل انشغاله الأول، ففي مرحلة المجتمعات الزراعية والإنتاج الحرفي وفي مرحلة قريبة كان أفراد الأسرة يقيمون مجتمعين في منزل واحد أو يلتقون في مكان واحد للعمل، لكن دور الأسرة في توفير الأمان لأفرادها كان يتراجع

[42] مختار محمود الهانسي: **مبادئ التامين بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة، ص 84.

عبر التاريخ، يفعل عوامل متعددة أدت إلى تشعب المشكلات نتيجة للارتقاء الحضاري الذي يتميز بتعدد حاجات الإنسان خاصة تلك التي تتصل بتحقيق الأمان ذي التكاليف المتنوعة والمرهقة، وهكذا استيقظت الحاجة إلى ملجأ تأميني بديل أكثر قدرة على توفير الطمأنينة له خاصة في بيئة المجتمع الصناعي الذي يتميز بتزايد عدد الأخطار يوما بعد يوم[43] .

من خلال هذه السيرورة التاريخية يمكن القول أن التامين نشأ قديما من خلال فكرة التعاون والتي كانت لها نماذج عديدة بدائية لدى الشعوب القديمة، كما هو الحال في الجمعيات التي أقيمت لدفن الموتى بمصر منذ آلاف السنين، ذلك لاعتقادهم بوجود حياة أخرى تشترط الاحتفاظ بأجسادهم سليمة بعد موتهم.

وبسبب زيادة التكاليف، يقوم الأعضاء بدفع اشتراك سنوي للجمعية أثناء حياتهم في نظير ضمان المصاريف اللازمة لبناء المقابر، تحنيط الجثث واستخدام التوابيت بقصد حفظ الجسم سليما للحياة الأخرى، بدلا من مصاريف الحياة الأولى التي يهتم أفراد المجتمع بتأمينها في عصرنا الحالي[44].

كان المجال الأول لنشأة التأمين بالشكل المعروف به حاليا، هو مجال المخاطر البحرية، أين عرف الرومان هذا النوع البدائي للتأمين، وذلك في القرن الرابع عشر إثر ازدهار التجارة البحرية وانتشارها بين المدن الايطالية وحول حوض البحر الأبيض للمتوسط، حيث يقتضي عقد القرض البحري المسمى (Prét à Grosse Aventure) أن يقوم صاحب

---

[43] Yvonne Lamber Faivre, **Droit des Assurances**,11 eme édition, ed Dalloz , Paris,2001, pp 4-5.

[44] مصطفى محمد جمال: **أصول التأمين"عقد الضمان"**، دراسة مقارنة للتشريع والفقه والقضاء في ضوء الأسس الفنية للتأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1999، ص ص 8-9.

السفينة باقتراض مبلغ من المال وذلك لإصلاحها وتجهيزها من جهة، ومن جهة أخرى يحصل على مبلغ من المال يوفى به ثمن البضاعة التي تتكون منها الشحنة.

غير أن الاتفاق الذي يحكم هذا العقد هو التزام صاحب السفينة (المقترض) برد مبلغ القرض مع فائدته في حالة وصول السفينة سالمة، أما إذا غرقت هذه الأخيرة أو تلفت شحنتها، فلا يسترد المقتض شيئا من أمواله وهذا يعني أن القرض وما يستحق عليه من فوائد، كانت تعتبر آنذاك مقدار التعويض اللازم لتغطية الخسائر المحققة غير أن الكنيسة ممثلة في شخص **الكاهن قريقوار** التاسع في سنة (1127)، أعتبر هذا العقد غير مشروع لما يتضمنه من فوائد محرمة.

يتضح لنا من خلال هذا التقديم أن هناك تشابه كبير بين القرض البحري والتأمين المعاصر وذلك من حيث تحويل الخطر، احتمال تحققه ومستقبله، بالإضافة إلى كون الخسائر مادية وليست معنوية في كلتا الحالتين.

أما في سنة (1653) فقد قام لوريتروتوني (Lorenjo Toni) باختراع (Les Tontine) التي تمثل مجموعة من المشتركين يتم استثمار اشتراكاتهم خلال مدة سريان العقد، وبعد ذلك يتم اقتسام الأرباح على الأعضاء الباقين على قيد الحياة عند انتهاء فترة صلاحية العقد[45].

[45] محمد محسن قاسم: **محاضرات في عقد التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 23.

3.نظام عمل التأمين:

يقول الأستاذ (Charle Gide) "إن التأمين ذو أثر عجيب بحيث أن أهون الاحتياطات تصبح كافية لتغطية أكبر الخسائر بواسطة التجمع و يثابر على الأخطار الأكثر اتساعا والتي لا تقاوم، وإذا ما أصبت شخصا واحدا لحطمته.

وبتشتيتها على حشد وافر على الرؤوس تصبح غير ذات أثر " فإذا رأى هذا الدور للتأمين من قرب فإنه يزداد اعتبارا، فهو يعوض الخسائر ويصلح الأضرار، كما أنه يجنب المضرورين ومرتكب الفعل المسؤول البؤس والهلاك، والتأمين يضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على مستوى عال، وعن طريق التأمين المعاد(إعادة التأمين) فإنه يتعدى إلى المجال الدولي.

ومع ذلك يظل التأمين غير مفهوم بالرغم من أن روحه حاضرة في كل مكان في الواقع.وروحه تلك مطلوبة بحكم غريزة البقاء، وهو الذي يشكل المحرك في تكوين المجموعة البشرية.فعندما يتّحدُ الناس من أجل حماية حياتهم وأموالهم متجاوزين في ذلك الوقت نفسه عتبة الحضارة، فإن ذلك يشكل مبادئ التأمين والتي تتضح بالعمل.

وفي وقت جد متأخر، لما انتظم المجتمع، أدخل التاجر في سعر بيعه سعرا إضافيا موجها لتعويض الخسائر المحتملة، أو ضياع السلع.والمالك أدخل في ثمن الإيجار الأخطار التي تتعرض لها العين المؤجرة، والمعير أو المقرض يضبط سعر الفائدة بطريقة تغطي إعسار أو سوء تسيير لمستعير.أمكن أن تكون هذه الأخطار مؤمنا عليها منعزلة وبأسعار اقل من تلك الأسعار التي يمكن أن يقدرها بها الخواص.

4.أنواع التأمين

يرتب الكتاب طوائف التأمينات لتنوعها ترتيبات مختلفة نظرا إلى حاجة الإنسان لتوقي الأخطار المختلفة.مما أدى إلى أنواع كثيرة من التأمين بحيث أن حصرها يترجم قائمة طويلة يكون من الصعب استيعابها والإلمام بها جميعا كما ينبغي .ومن هنا ظهرت محاولات تقسيم تلك الأنواع من التامين وتوزيعها في فئات معينة تبعا لأغراض معينة وكان ما يأتي[46]:

أ. **تقسيم التأمين بالنظر إلى الخطر المؤمن ضده:** وبالتالي إلى تمييز ثلاثة أنواع من التأمين:

- **تأمين الأشخاص:** هذه الفئة أو الطائفة من التأمين تشمل أنواع التأمين ضد الأخطار التي تصيب الأشخاص مباشرة في حياته، صحتهم، أعضائهم، أي أن هذا التأمين يشمل: التأمين على الحياة، والمرض، والبطالة، والحوادث الشخصية، والشيخوخة، معاشات اليتامى والأرامل، والزواج، والولادة وما يناسبها من المناسبات الاجتماعية.

- **تأمين الممتلكات:** هذه الفئة من التأمين تشمل أنواع التأمينات ضد الأخطار التي تصيب ممتلكات الشخص: أي تشمل التأمين البحري والتأمين البري والتأمين ضد السرقة، والتأمين على الماشية، والتأمين ضد انكسار الزجاج والتأمين ضد الحرب والزلازل والبراكين والثورات وتأمين المحاصيل الزراعية ضد تقبلات الطبيعة.

---

[46] علاوة بشوع: **التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2005، ص 35.

- **تامين المسؤولية المدنية**:راجع المواد من 163 إلى 173 من القانون رقم: 95-07 هذه الفئة أو القسم من التامين تشمل أنواع التامين ضد الأخطار التي تصيب شخصا معينا في الوقت الذي يكون فيه المسؤول عن تلك الأخطار شخصا آخرا.ويدخل في هذا القسم من التأمين:

- ✓ تأمين المسؤولية المدنية للمالك تجاه جيرانه عن الأضرار التي تصيبهم بسبب الحريق إذا شب حريق في مبناه وأمتد إلى ممتلكاتهم.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية عن السفن والطائرات.
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المحال العامة (السينما،المطاعم، المسارح، الفنادق).
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب الأعمال من إصابات العمل وأمراض المهن بالنسبة للعمال (موضوع الدراسة) (كما هو موضح في الملحق رقم6).
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية للمقاولين والمهندسين والأطباء والمحاسبين والصيادلة وأصحاب معاهد التجميل وغيرها.

ب.**تقسيم التأمين بالنظر إلى الإدارة العملية له:** هذا التقسيم يتضمن أنواع التأمينات الآتية[47]:

[47] علاوة بشوع: مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

- التأمين على الحياة (أو قسم الحياة): ويشمل أنواع التأمينات المختلفة المتعلقة بالحياة بالنسبة للإنسان، مثل دفع مبلغ الوفاة أو مبلغ عند بلوغ سن معينة، أو ضمان معاش يدفع له خلال فترة معينة من حياته.

- **القسم العام:** ويشمل جميع التأمينات الأخرى، عدا الحياة، فيشمل التأمين البحري والتأمين من الحوادث بمختلف أنواعها (شخصية، سرقة، سيارات مسؤولية نحو الغير، إصابات العمل، أمراض المهن، التأمين ضد الاختلاس والتبديد أو تأمين ضد الأمانة، وتأمين الطيران، والمصاعد وضد كسر الزجاج، والتأمين على الماشية والممتلكات الحية).

- **التقسيم تبعا للغرض من التأمين:** يميز في هذا القسم من التأمين بين نوعين من التأمين كمايلي:

1. التأمينات الخاصة أو الاختيارية

وتشمل مختلف أنواع التامين التي يكون الشخص فيها حرا في التأمين أو عدم التأمين، مثل التأمين على الحياة، والتأمين ضد الحريق، والتأمين البحري وغيره.

2. التأمينات الاجتماعية أو الإجبارية

وتتضمن أنواع التأمينات التي يفرضها القانون في بعض الدول لأغراض اجتماعية، ولذلك لا يساهم المستفيدون منها إلا بجزء بسيط في شكل أقساط التأمين.مثل ذلك تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة بالنسبة للعمال.

- **تقسيم التأمين حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن:** بحسب هذا التقسيم يميز بين الأنواع الآتية:
  - ✓ التأمين التبادلي.
  - ✓ التأمين التعاوني.
  - ✓ التأمين الذاتي.
  - ✓ صناديق التأمين الخاص.
  - ✓ التأمين التجاري.
  - ✓ مكتب لويدز.
  - ✓ التأمين الحكومي.

خلاصة

من خلال مختلف التعاريف التي أوردناها، يمكن القول أنه مع تطور وتعقد الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ازدادت الحاجة إلى ظهور مجالات جديدة للتأمين، كالتأمين على السرقة، الكوارث الطبيعية، الحروب، التلوث البيئي، أخطار الإعلام الآلي، التأمين على القروض أو الدين....إلى أخر الصور العديدة المعروفة و التي لم تكن موضعا للتأمين من قبل.

الفـــصل الرابع

عرض وتحليل البيانات

1. تحليل وتفسير البيانات
2. نتائج الدراسة
3. الاقتراحات والتوصيات

1.تحليل و تفسير البيانات:

المحور الأول: بيانات شخصية

تشكل البيانات الشخصية إطارا مرجعيا لمسار الدراسة الميدانية على اعتبارها تعطينا صفات و خصائص المجتمع المدروس، و في هذا الإطار فإن البيانات الشخصية تتشكل من 06 أسئلة:

السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الإقامة، الأقدمية في العمل، طبيعة العمل.

الجدول رقم 01: خاص بالسن

السن	التكرار	النسبة
من 20 إلى 25	03	%09,68
من 25 إلى 30	05	%16,13
من 30 إلى 35	05	%16,13
من 35 إلى 40	05	%16,13
من 40 إلى 45	04	%12,90
من 45 إلى 50	03	%09,68
من 50 إلى 55	04	%12,90
من 55 إلى60	02	%06,45
المجمــوع	31	%100

من خلال الجدول رقم 01 تبين أن الفئة الغالبة هي فئة الشباب من 25 إلى 40 و التي قدرت نسبتها 16,13% باعتبارها الفئة النشطة و المنتجة في المجتمع، بينما نجد نسبة 12,90% من أفراد مجتمع الدراسة ضمن كل من الفئة العمرية 40- 45 و 50-55، كما نجد نسبة 09,68% في كل من الفئة 20-25 و 45-50 و نسبة 06,45% و هي أقل نسبة و هذا ما بينه الجدول أعلاه.

- ✓ **ملاحظة:** إن مجتمع الدراسة يقدر ب 47 عامل، نجد من بينهم 31 عامل أجابوا على السؤال المتعلق بالسن بينما البقية منهم لم يجيبوا عليه.

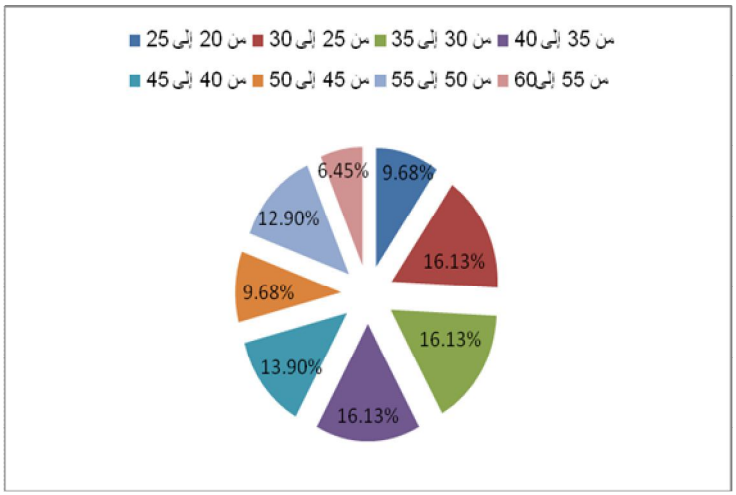

شكل(1): يوضح السن

الجدول رقم 02: خاص بالحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
أعزب	14	%29,79
متزوج	28	%59,57
مطلق	05	%10,64
أرمل	00	%00
المجمـــوع	47	%100

يوضح الجدول رقم 02 أن الحالة العائلية للمتزوجين هي الفئة الغالبة في مجتمع الدراسة و التي مثلت نسبة 59,57% لأنها الفئة الأحوج للعمل باعتبارهم ذوي أسر بحاجة إلى القوت، بينما نجد أن فئة العزاب هي الفئة الموالية و التي مثلت 29,79% أما نسبة 10,64% مثلت حالة المطلقين بينما حالة الأرامل منعدمة في المؤسسة.

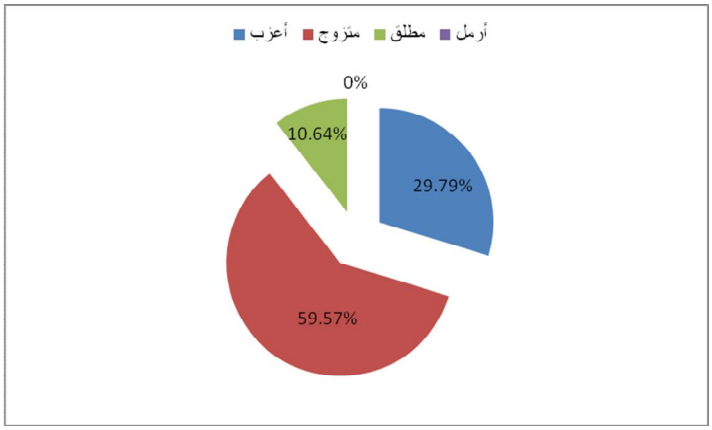

شكل (2): يوضح الحالة العائلية

الجدول رقم03: خاص بالمستوى التعليمي

المستوى	التكرار	النسبة
أمي	01	%2,13
ابتدائي	09	%19,15
متوسط	06	%12,76
ثانوي	17	%36,17
جامعي	14	%29,79
المجموع	47	%100

يظهر الجدول رقم 03 خصائص المجتمع وفق المستوى التعليمي حيث تبين أن نسبة 36,17% من الأفراد ذوي المستوى الثانوي هم أكبر نسبة في مجتمع الدراسة، ونسبة 29,79% يحملون الشهادة الجامعية وهذا راجع إلى أن الشركة عمدت إلى تشغيل نسبة من الشباب ذوي المؤهل العلمي العالي، بينما نجد أن نسبة الأميين قليلة جدا إذ قدرت ب 2,13% و نسبة 19,15% لديهم مؤهل ابتدائي، و قد قدرت نسبة 12,76% من ذوي المستوى المتوسط.

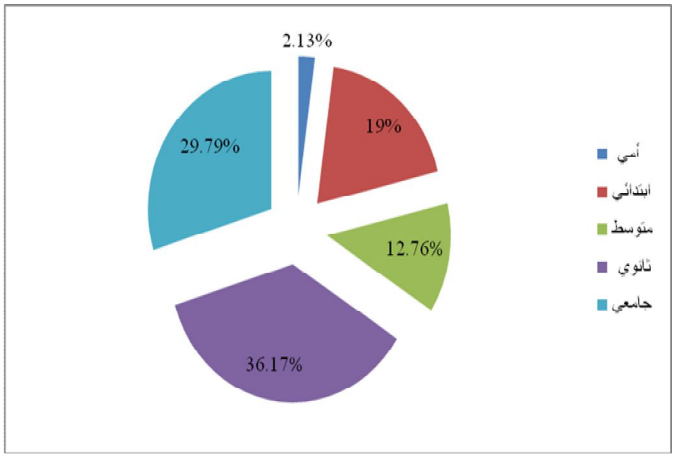

شكل(3): يوضح المستوى التعليمي

الجدول رقم 04: خاص بمكان الإقامة

الإقامة	التكرار	النسبة
داخل البلدية	25	%53,19
خارج البلدية	22	%46,81
المجموع	47	%100

يبين الجدول رقم 04 خصائص مجتمع الدراسة حسب الإقامة، حيث تبين أن نسبة 53,19% من أفراد المجتمع يقيمون داخل البلدية و هذا ما يساعدهم على الالتحاق بالعمل في الوقت المحدد، بينما بينت نسبة 46,81% من العمال المقيمين خارج بلدية لوطاية أنهم يعانون من مشكل النقل.

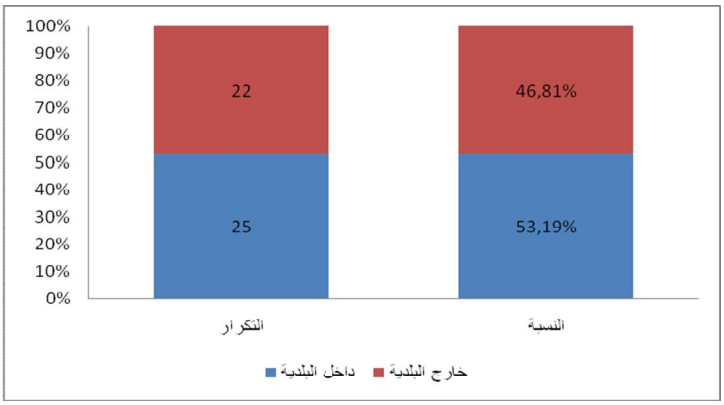

شكل(4): يوضح مكان الإقامة

الجدول رقم05: خاص بالأقدمية في العمل

الأقدمية	التكرار	النسبة
سنة	9	%19,15
5 سنوات	9	%19,15
أكثر من 5 سنوات	29	%61,70
المجموع	47	%100

يوضح الجدول رقم 05 خصائص المجتمع حسب الأقدمية في المركّب، حيث تبين أن نسبة 61,70% هي النسبة الغالبة من الأفراد الذين يتمتعون بالخبرة أكثر من 5 سنوات، بينما نجد تساوي في أقدمية العمل بالنسبة لسنة واحدة و 5 سنوات، حيث بلغت نسبة كل منهما 19,15% و هذا قد يرجع إلى قلة سنوات الخبرة وعدم معرفة نوع العمل أو قلة الكفاءة.

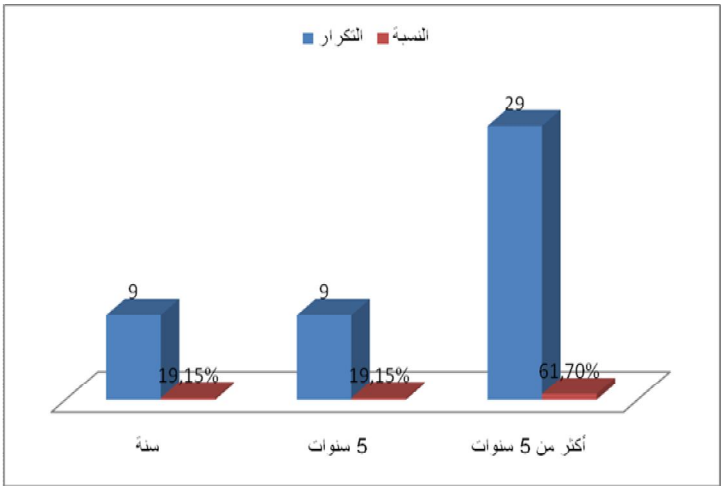

شكل (5): يوضح الأقدمية في العمل

الجدول رقم 06: خاص بطبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
دائم	29	%61,70
مؤقت	18	%38,30
المجموع	47	%100

يبين الجدول رقم 06 خصائص المجتمع حسب طبيعة العمل في المؤسسة، حيث تبين أن نسبة 61,70% من العمال طبيعة عملهم دائم، وهذا قد يرجع إلى الأقدمية في العمل وكذا الخبرة و تمكنهم في مجال العمل، بينما نجد نسبة 38,30% من العمال طبيعة عملهم هي مؤقت و قد يعود السبب في ذلك إلى قلة الخبرة و مدة التحاقهم بالمؤسسة.

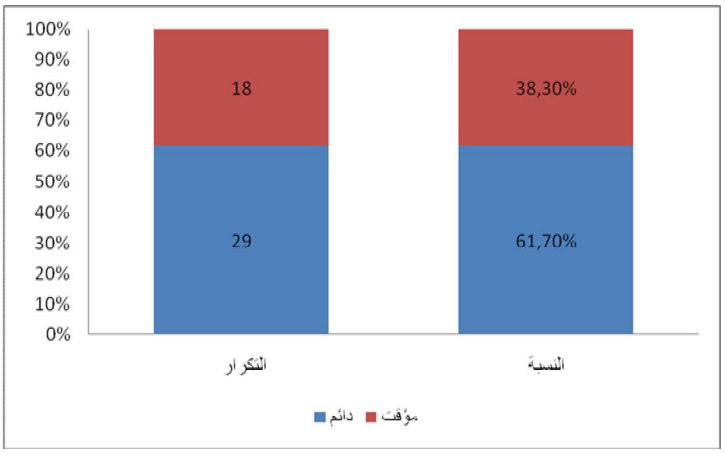

شكل (6): يوضح طبيعة العمل

المحور الثاني: بيانات خاصة بحوادث العمل

نحاول في هذا الجزء تحليل البيانات المتعلقة بحوادث العمل و تجسيدها ميدانيا وذلك بتحكيم الإجابات الواردة في الاستمارة ، حيث اشتمل هذا المحور على 09 أسئلة.

الجدول رقم 07: خاص بالفحص الطبي قبل الالتحاق بالعمل داخل المؤسسة

فحص طبي	التكرار	النسبة
نعم	33	%70,21
لا	14	%29,79
المجموع	47	%100

من خلال التفريغ تبين أن نسبة 70,21% من عمال المؤسسة قد خضعوا للفحص الطبي قبل التحاقهم بالعمل، وهذا يوضح مدى اهتمام المؤسسة بصحة و سلامة العمال وذلك لتفادي الوقوع في الحوادث، بينما نجد نسبة 25,74% من العمال لم يخضعوا للفحص و قد يرجع هذا لتدخل العلاقات الشخصية أو لقلة الرقابة على ذلك.

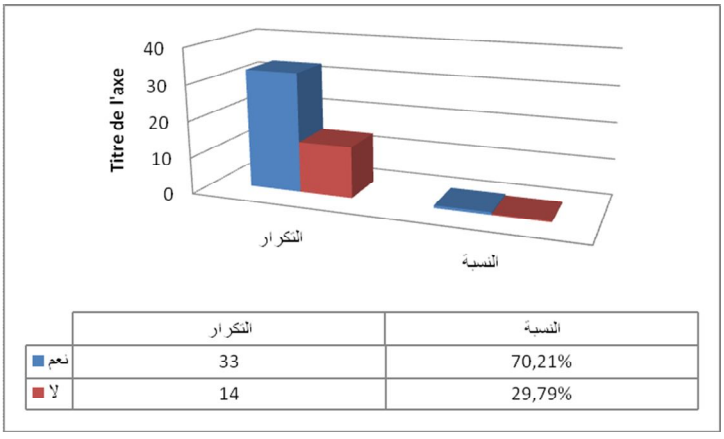

شكل (7): يوضح الفحص الطبي قبل الالتحاق بالعمل داخل المؤسسة

الجدول رقم 08: خاص برأي العامل في بيئة العمل و إلى ماذا تعود؟

بيئة العمـــل	التكرار	النسب
ملائمة	19	%40,43
غير ملائمة	28	%59,57
المجـــــــموع	47	%100

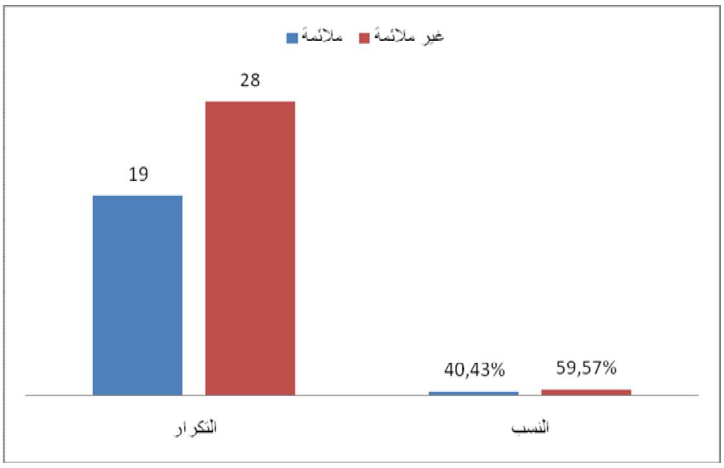

شكل (8-1): يوضح رأي العامل في بيئة العمل

غير ملائمة	نقص التهوية	05	%17,86
	كثرة الضجيج	15	%53,57
	صعوبة العمل	06	%28,57
المجـــــــموع		28	%100

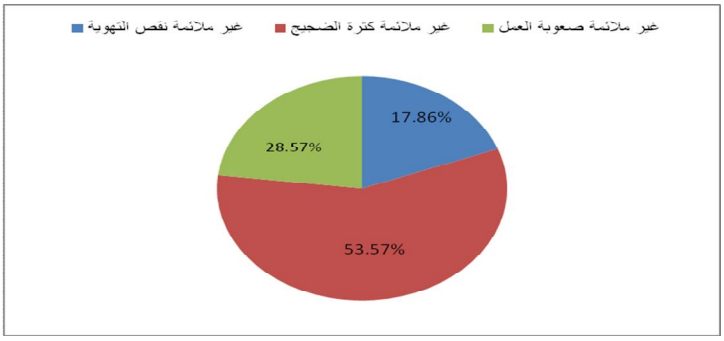

شكل(8-2): يوضح رأى العامل في البيئة غير الملائمة

يوضح الجدولين رقم(8-1) و(8-2) أن نسبة 40,43% من العمال أجابوا أن بيئة العمل ملائمة، وهذا ما يدل على أنهم راضون عن بيئة وظروف عملهم و بهذا يستطيع العمال القيام بعملهم على أكمل وجه، بينما نجد أن نسبة 59,57% منهم أجابوا أنها غير ملائمة و هذا راجع إلى كثرة الضجيج و ذلك بنسبة 53,57% من إجاباتهم، و نسبة 17,86% لنقص التهوية، وترجع أسباب اختلاف إجابات العمال إلى أن هناك من هو راض عن بيئة عمله و هناك من هو غير راض عنها.

الجدول رقم 09: خاص بالصعوبات التي يعاني منها العامل في أداء عمله

هل تعاني	التكرار	النسبة
نعم	27	%57,45
لا	20	%42,55
المجموع	47	%100

يوضح لنا الجدول رقم 09 أن نسبة 57,45% من أفراد مجتمع الدراسة يعانون من صعوبات في أداء عملهم، و ربما يرجع هذا إلى نقص الخبرة في مجال العمل و عدم توفر الآلات بالإضافة إلى ضغوط العمل و هذا ما يؤدي إلى الوقوع في الحوادث المهنية، بينما نجد نسبة 42,55% لا يعانون من صعوبات مهنية و قد يعود هذا إلى خبرتهم في مجال عملهم و تمكنهم من أداء العمل الموكل إليهم، بالإضافة إلى ولائهم للمؤسسة و هذا ما يحقق رضا العامل عن عمله.

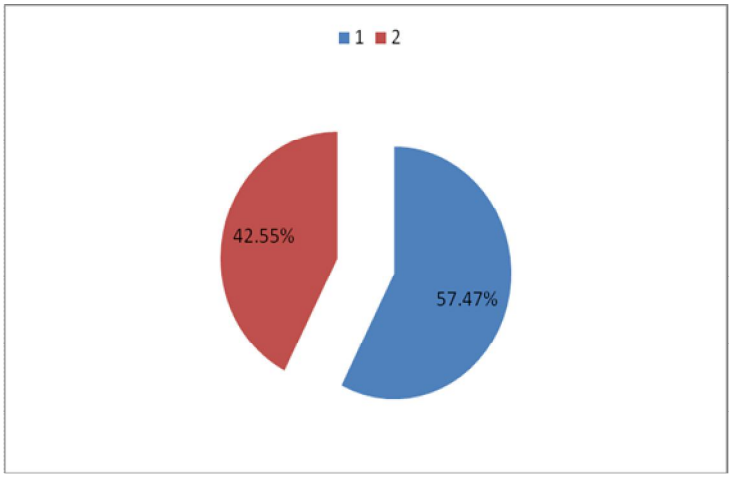

شكل (9):يوضح الصعوبات التي يعاني منها العامل في أداء عمله

الجدول رقم 10: خاص بالتعرض لحادث العمل و السبب في ذلك.

الاحتمالات		التكرار	النسبة
نعم		13	%27,66
لا		34	%72,34
المجـــــــموع		47	%100
إذا كانت الإجابة بـ:	خلل في الآلة	02	%15,38
	سهو	08	%61,54
	خطأ في استعمال الآلة	01	%7,69
	حالات أخرى	02	%15,38
المجـــــــموع		13	%99,99

حسب ما بين هذا الجدول أن نسبة 72,66% من العمال الذين تمت استجابتهم لم يتعرضوا لحوادث العمل و هذا يدل على خبرة و تمكن العامل في مجال عمله، أما نسبة الذين تعرضوا لحادث عمل قدرت ب 27,66% من أفراد المجتمع حيث يرجعون السبب إلى السهو و هذا ما تؤكده نسبة 61,54% ، كذلك نجد الخلل في الآلة الذي قدرت نسبته ب 15,38% و خطأ في استعمال الآلة الذي قدرت نسبته ب 7,69% كما نجد حالات أخرى و التي قدرت ب 15,38% قد تتمثل في التعب أو عدم التركيز إضافة إلى الظروف الفيزيقية في فصلي الشتاء و الصيف.

الجدول رقم 11: خاص بالعمليات التي تكثر فيها حوادث العمل

أين تكثر الحوادث	التكرار	النسبة
الميكانيك	21	%61,76
الطحن	08	%23,53
حالات أخرى	05	%14,71
المجموع	34	%100

يبين الجدول أن نسبة 61,76% في مصلحة الميكانيك من العمليات التي تكثر فيها حوادث العمل و يرجع ذلك إلى تعامل العمال مع الآلات ذات الوزن الثقيل و المحركات الخطيرة، بينما نسبة 23,53% فتعود لعملية الطحن ، ونسبة 14,71% فتعود للحالات الأخرى كتعطل الآلة أو سقوط بعض المحركات على العمال.

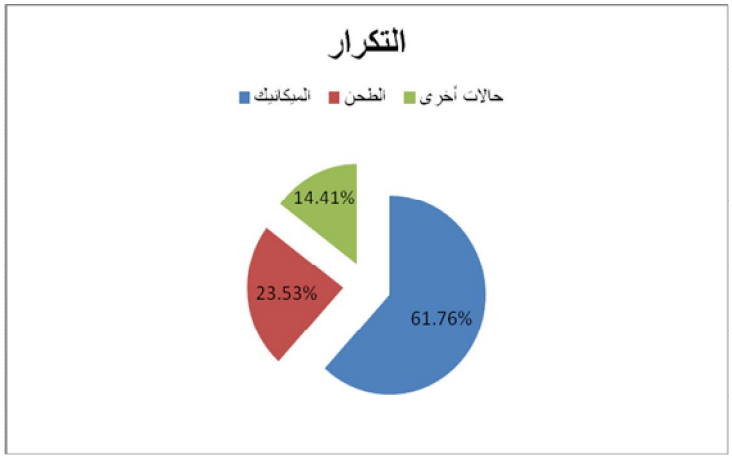

شكل (11):يوضح العمليات التي تكثر فيها حوادث العمل

الجدول رقم 12: خاص بانعقاد الاجتماعات الطارئة في حالة وقوع حادث

تعقد الاجتماعات	التكرار	النسبة
نعم	11	%23,40
لا	36	%76,60
المجموع	47	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم العمال يجيبون بلا على انعقاد اجتماعات طارئة في حالة وقوع الحوادث المهنية و هذا ما تثبته نسبة 76,60% من أفراد مجتمع الدراسة وهذا قد يعود لعدم خطورة الإصابة أو لعدم تصريح العمال بها أو لعدم اهتمام المؤسسة، بينما نجد نسبة 23,40% من العمال أكدوا على انعقاد اجتماعات في حالة وقوع حادث وهذا قد يرجع إلى خطورة الإصابة أو لتفادي المؤسسة الوقوع في الحوادث مرة أخرى.

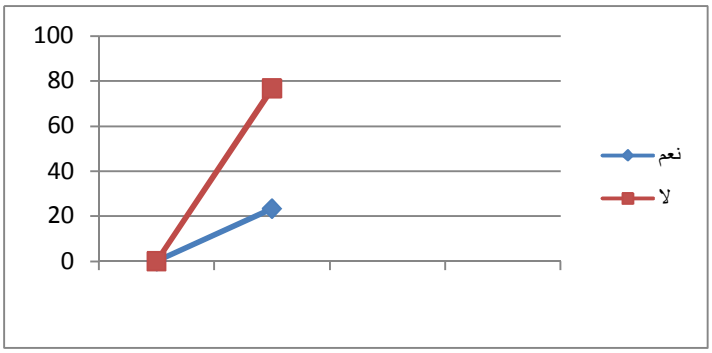

شكل (12):منحنى بياني يوضح مدى انعقاد الاجتماعات في حالة وقوع الحوادث في مؤسسة الملح

المحور الثالث: الأساليب الوقائية من حوادث العمل

الجدول رقم 13: خاص بتوعية العامل من مخاطر التعرض لحوادث العمل وبأي وسيلة يتم توعيته من المخاطر

هل هناك توعية		التكرار	النسبة
نعم		36	%76,60
لا		11	%23,40
المجمـــــــــــوع		47	%100
إذا	ملصقات	16	%44,44
	دورات توعية	06	%16,67
	أشرطة فيديو	00	%00
	حالات أخرى	14	%38.89
المجمـــــــــــوع		36	%100

حسب النتائج التي يظهرها هذا الجدول أن نسبة 76,60% و هي النسبة الغالبة من أفراد المجتمع قد أكدوا على وجود مساهمة في توعية العامل من مخاطر حوادث العمل وهذا يدل على وجود اهتمام من طرف المؤسسة بنشر ثقافة التوعية للعمال، كذلك لاحظنا من خلال دراستنا دور النقابة و مساهمتها في تنمية هذا الوعي، كما لاحظنا أن عملية التوعية تكون من خلال وسائل حيث نسبة 44,44% من العمال أجابوا أنها تكون من خلال الملصقات و نسبة 16,67% تكون من خلال دورات توعية ، في حين أن نسبة 38,89% من العمال أجابوا أنها تتم بوسائل أخرى.

رقم 14: هل تستعمل وسائل الحماية وكيف تستعملها إذا كانت الإجابة ب نعم و لا

استعمال الوسائل			التكرار	النسبة
نعم			38	%80,85
لا			09	%19,15
المجمـــــــــوع			47	%100
نعم	السمآزر	دائما	28	%71,79
		أحيانا	06	%15,38
		نادرا	03	%07,69
		لا استعملها	02	%05,13
	القـــفاز	دائما	11	%33,33
		أحيانا	07	%21,21
		نادرا	06	%18,18
		لا أستعملها	09	%27,27
	الأحذية الواقية	دائما	24	%65,16
		أحيانا	04	%10,53
		نادرا	03	%07,89
		لا استعملها	07	%18,42
	الـــخوذة	دائما	05	%16,67
		أحيانا	04	%13,33
		نادرا	06	%20,00
		لا أستعملها	15	%50,00
	النظارات الواقية	دائما	00	%00
		أحيانا	09	%29,03
		نادرا	05	%16,13
		لا أستعملها	17	%54,84
	الكـمامات	دائما	07	%20,59
		أحيانا	05	%14,71
		نادرا	06	%17,64
		لا أستعملها	16	%47,06
لا	عدم وجودها		02	%11,11
	نقصها		07	%38,89

	عدم اهتمامك	09	%50
المجمـــــــــــوع		18	%100

من خلال الجدول اتضح أن نسبة 80,85% من العمال يستعملون وسائل الحماية أثناء العمل، بالنسبة للمآزر نجد نسبة 71,79% من العمال يستعملونها بصفة دائمة، ونسبة 15,38% أحيانا، ونسبة 07,79% نادرا، بينما لا أستعملها كانت بنسبة05,13%، و هذا ما يفسر ضرورة اهتمام العمال باستعمال المآزر لأنها وسيلة تحميهم من الأوساخ نظرا لطبيعة العمل.

أما بالنسبة للقفاز نجد نسبة 33,33% من العمال يستعملونه بصفة دائمة، ونسبة 21,21% أحيانا، و نسبة 18,18% نادرا، ونسبة 27,27% منهم لا يستعملونها، وتباين هذه النسب يرجع إلى طبيعة عمل كل عامل، ولعدم اهتمام البعض منهم.أما بالنسبة للأحذية الواقية نجد نسبة 65,16% من العمال يستعملونها بصفة دائمة، و نسبة 10,53% أحيانا، ونسبة 07,89% نادرا، ونسبة 18,42% لا يستعملونها، وهذا ما يفسر ضرورة استعمال الحذاء الواقي كونه يحمي العامل من الانزلاق وسقوط الأشياء و الأحماض و غيرها.

أما بالنسبة للخوذة، نجد نسبة 50% من العمال لا يستعملونها، ونسبة 20% نادرا، و نسبة 16,67% دائما، ونسبة 13,33% أحيانا، و يفسر استغناء نصف العمال عليها لعدم اهتمامهم مع أنها ضرورية و على كل عامل أن يستعملها، أو لعد توفرها في المؤسسة. أما بالنسبة للنظارات الواقية نجد نسبة 54,84% لا يستعملونها، و نسبة 29,03% أحيانا، و نسبة 13,16% نادرا، بينما نجدها معدومة في صفة دائما، و يعود السبب حسب تعليقهم إلى أن الأعمال الموكلة إليهم لا تتطلب استعمال هذه الوسيلة مع أنها ضرورية.

أما بالنسبة للكمامات نجد نسبة 47,06% لا يستعملونها، و نسبة 20,59% دائما، ونسبة 14,71% أحيانا، ونسبة 17,64% نادرا، و هذا ما يفسر لعدم اهتمام العمال باستعمالها مع أنها جد ضرورية لكثرة الغبار في ورشة العمل.

في حين نجد نسبة 19,15% من العمال بأنهم لا يستعملون وسائل الحماية بكل أنواعها، حيث نجد نسبة 11,11% لعدم وجودها، ونسبة 38,89% لنقصها، و نسبة 50% لعدم اهتمام العامل، و هذا

ما يفسر أن استعمال وسائل الوقاية أو عدم استعمالها يرجع بالدرجة الأولى إلى ثقافة العامل في حد ذاته، كما أن على المؤسسة توفير هذه الوسائل.

الجدول رقم 15: المتعلق بالسؤالين: تعرضت لعقوبة جراء مخالفتك لتعليمات أمنية؟ ما نوع العقوبة التي تعرضت لها؟

تعرضت لعقوبة		التكرار	النسبة
نعم		09	%19,15
لا		38	%80,85
المجمـــــــــوع		47	%100
إذا نعم	خصم الراتب	02	%22,22
	إنذار كتابي	02	%22,22
	إنذار شفهي	05	%55,56
المجمـــــــــوع		09	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 80,85% من العمال لم يتعرضوا لعقوبة وهذا يدل على حرصهم و إتباعهم للتعليمات الأمنية، بينما نجد نسبة 19,15% منهم تعرضوا للعقوبة جراء مخالفتهم للتعليمات الأمنية و يعود السبب في ذلك لإهمالهم أثناء العمل، و قد أخذت العقوبة أشكالا مختلفة ، حيث نجد نسبة 55,56% من العمال تعرضوا لعقوبة الإنذار الشفهي و البعض منهم تعرضوا لإنذار كتابي و خصم من الراتب بنسبة 22,22%، ويدل هذا على حرص المؤسسة على تطبيق الإجراءات و القواعد الأمنية لتجنب الوقوع في الحوادث المهنية.

الجدول رقم 16: خاص إذا ما كانت الآلات و الوسائل تخضع للمراقبة أثناء العمل

	التكرار	النسبة
يومية	18	%46,15
شهرية	10	%25,64
سنوية	11	%28,21
المجمـــوع	39	%100

يظهر لنا من خلال الجدول أن نسبة 46,15% من العمال أجابوا بأن الآلات و الوسائل تخضع لمراقبة يومية وهي نسبة قليلة مقارنة مع نوع وبيئة العمل، كما نجد نسبة 28,21% من العمال أجابوا أن الآلات و الوسائل تخضع لمراقبة سنوية، كما نجد أن هناك رقابة شهرية وهذا ما أثبتته نسبة 25,64%.

- ✓ ملاحظة: بما أن مجتمع الدراسة قدر ب47 عامل و الإجابات كانت من طرف 39 فقط هذا ما يفسره نقص الرقابة و عدم الاهتمام الكبير من طرف المؤسسة على سلامة الوسائل و الآلات و كذا العاملين.

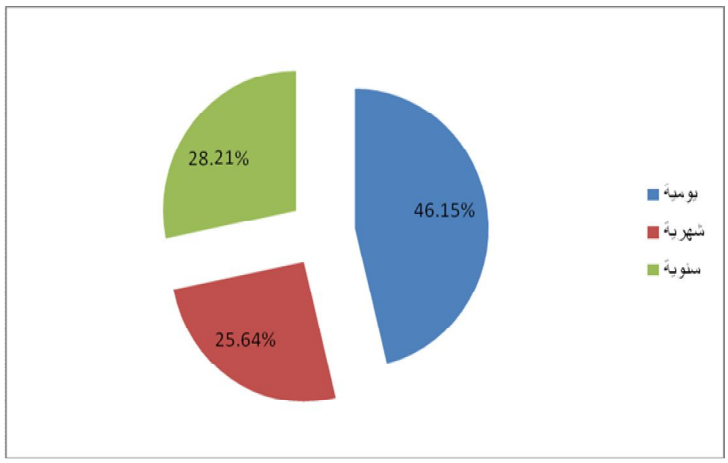

شكل (13): دائرة نسبية توضح ما إذا كانت الآلات و الوسائل تخضع للمراقبة في مركب الملح.

الجدول رقم 17: يبين إذا ما كان إحساس العامل بالأمن يقلل من الوقوع في الحوادث

الإحساس بالأمن	التكرار	النسبة
نعم	36	%76,60
لا	11	%23,40
المجموع	47	%100

من خلال التحليل للبيانات، تبين أن نسبة 76,60% أكدوا أن إحساسهم بالأمن يقوي ثقتهم و يقضي على الخوف و بالتالي يقلل من الوقوع في الحوادث، أما نسبة مسبة 23,40% منهم ترى أن الإحساس بالأمن لا يقلل من الحوادث ذلك أن إحساسهم بالأمن يعطيهم ثقة زائدة و بالتالي يبعدهم عن الحيطة و الحذر و هذا ما يسبب الوقوع في الحوادث.

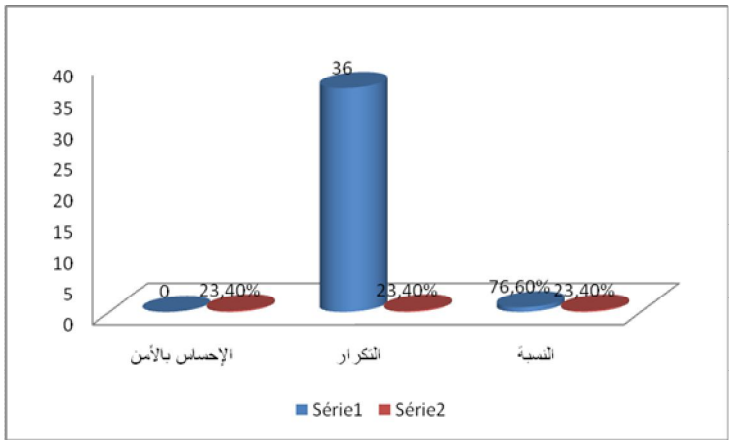

شكل (14):يوضح إذا ما كان إحساس العامل بالأمن يقلل من الوقوع في الحوادث

المحور الرابع: التأمينات الاجتماعية و دفع التعويضات للعامل المصاب

الجدول رقم 18: في حالة وقوع حادث عمل من المسؤول عن عملية التأمين

المسؤول	التكرار	النسبة
هيئة الضمان الاجتماعي	39	%82,98
جهات أخرى	08	%17,02
المجموع	47	%100

هذا الجدول يبين لنا أن في حالة التعرض لحادث عمل فإن هيئة الضمان الاجتماعي هي المسؤولة عن عملية التأمين و هذا ما أكدته النسبة الغالبة 82,98% ويعود ذلك لتعاقد المؤسسة مع هيئة الضمان الاجتماعي ، بينما نجد نسبة 17,02% من العمال أجابوا بأن المسؤول هي جهات أخرى وهذا قد يرجع لعدم معرفتهم بالمصلحة المسؤولة عن عملية التأمين أو بالنظام الداخلي للمؤسسة.

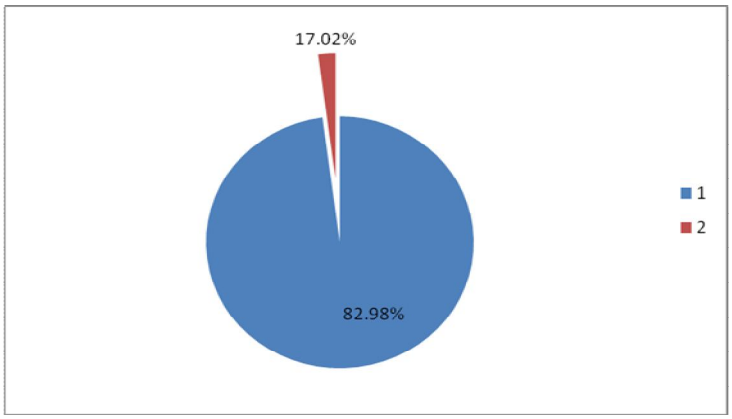

شكل(15): يوضح في حالة وقوع حادث عمل من والمسؤول عن عملية التأمين

الجدول رقم 19: خاص بالمصلحة المسؤولة عن التعويض في هيئة الضمان الاجتماعي

الهيئة المسؤولة	التكرار	النسبة
مصلحة حوادث العمل	38	%80,85
مصلحة الأخطار الكبرى	09	%19,15
المجموع	47	%100

من خلال الجدول نجد نسبة 80,85% من العمال الذين تعرضوا لحادث عمل تم تعويضهم من طرف مصلحة حوادث العمل وهذا راجع لدرجة خطورة الإصابة، أما نسبة 19,15% من العمال تم تعويضهم من طرف مصلحة الأخطار الكبرى و هذا يدل على درجة الضرر المتعرض إليها.

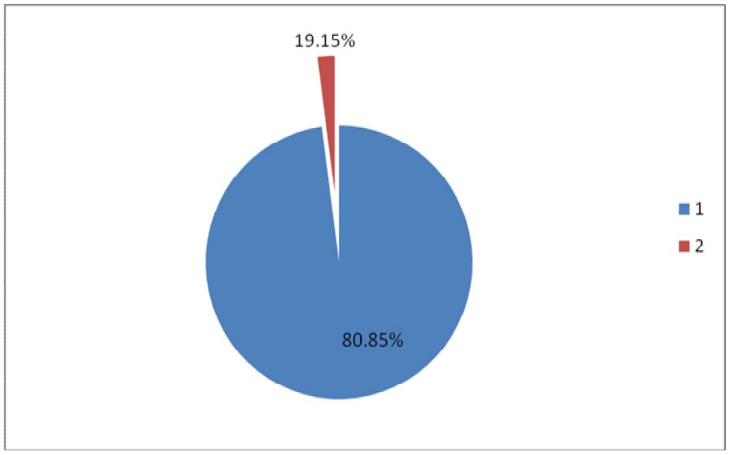

شكل (16):يوضح المصلحة المسؤولة عن التعويض في هيئة الضمان الاجتماعي

الجدول رقم 20: يوضح الأجل المحدد لعملية التصريح

الأجل المحدد	التكرار	النسبة
24 ساعة	28	%59,57
48 ساعة	17	%36,17
أو أكثر	02	%04,26
المجموع	47	%100

نلاحظ أن نسبة 59,57% من العمال يقرون بأن الأجل المحدد لعملية التصريح بالحادث يكون خلال 24 ساعة و هي النسبة الغالبة، في حين نجد نسبة 36,17% من العمال يقرون بأن التصريح يتم خلال 48 ساعة، و نسبة 04,26% يقرون بأن التصريح يكون أكثر من ذلك،ومن خلال دراستنا الميدانية و استجواباتنا تبين أن المدة الأصلية لعملية التصريح هي 24 ساعة، و تفسير العمال الذين يقروا بغير ذلك سببه تجاهلهم للأمر.

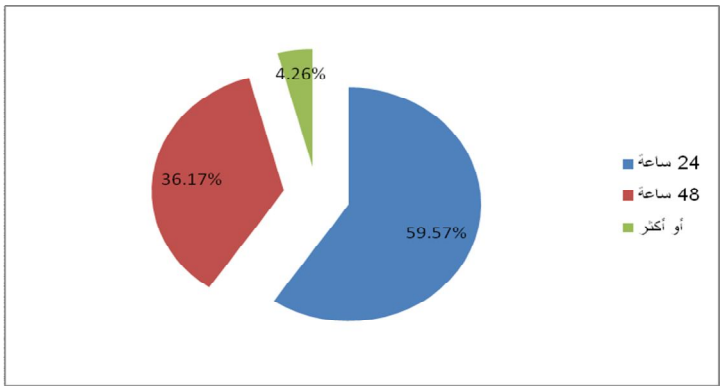

شكل (17): يوضح الأجل المحدد لعملية التصريح

الجدول رقم 21: خاص بالتعويض حسب التقرير الطبي

التعويض	التكرار	النسبة
نعم	38	%80,85
لا	09	%19,15
المجموع	47	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 80, 85% من العمال أكدوا على أن التعويض يتم على حسب تقرير الطبيب للضمان الاجتماعي، بينما نجد نسبة 19,15% منهم أجابوا على غير ذلك.

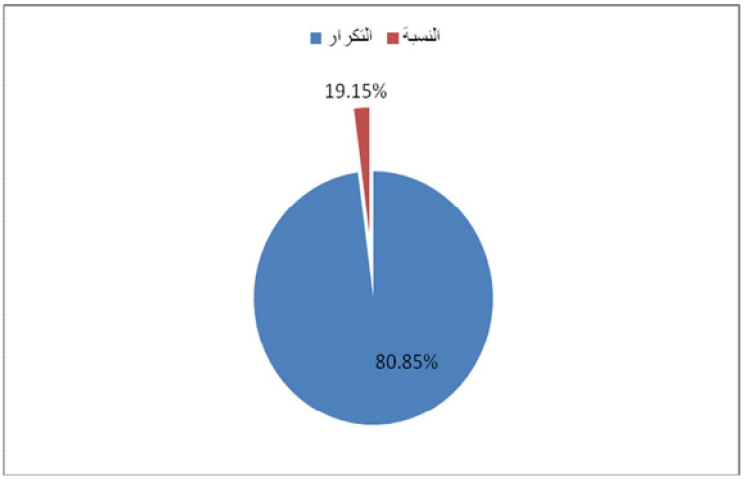

شكل (18):يوضح التعويض حسب التقرير الطبي

الجدول رقم 22: يوضح قسط التعويض حسب درجة الضرر

قسط التعويض	التكرار	النسبة
نعم	34	%72,43
لا	13	%27,66
المجموع	47	%100

نلاحظ أن نسبة 72,43% من العمال يؤكدون أن التعويض يكون حسب درجة الضرر أي حسب حجم الحادث و حجم العواقب الناتجة عنه، أما نسبة 27,66% منهم ينفون ذلك ويرجعونها إلى عوامل أخرى متمثلة في العلاقات الشخصية.

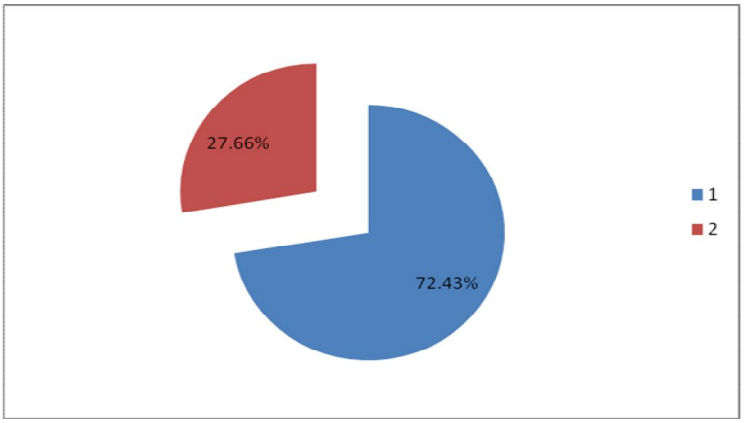

شكل (19):يوضح قسط التعويض حسب درجة الضرر

الجدول رقم 23: يوضح درجة الضرر المعبرة عن حدوث عجز

درجة الضرر	التكرار	النسبة
%1	06	%28,57
%10	07	%33,33
%50	02	%09,52
%100	06	%28,57
المجموع	21	%99,99

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 33,33% من العمال يؤكدوا على أن درجة الضرر المعبرة عن حدوث عجز هي 10%، أما نسبة 28,57% منهم أكودوا على نسبة 01%، و نسبة 09,52% أكدوا على نسبة 50% أما البقية منهم أكدوا على نسبة 100%، ونجد اختلاف في إجابات العمال رغم أن الطبيب حدد نسبة الضرر ب 10%.

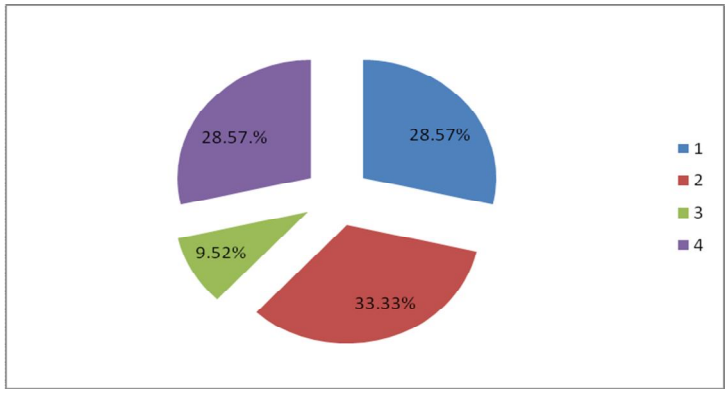

شكل (20): يوضح درجة الضرر المعبرة عن حدوث عجز

الجدول رقم 24: خاص ما إذا حدث عجز

حدوث العجز	التكرار	النسبة
نعم	04	%08,51
لا	43	%91,49
المجموع	47	%100

يوضح الجدول رقم 24 أن نسبة 91,49% من العمال و هي النسبة الغالبة تؤكد على عدم حدوث عجز و هذا راجع إلى نوع العمل، أما نسبة 08,51% منهم أجابوا على حدوث عجز أثناء إصابتهم في العمل.

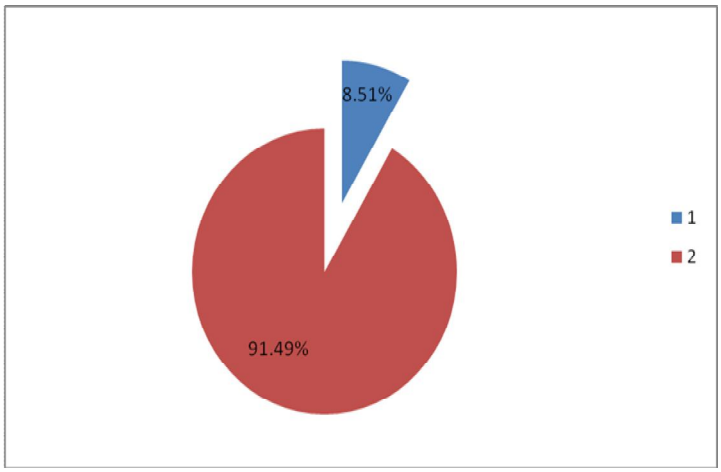

شكل (21): يوضح ما إذا حدث عجز

الجدول رقم 25: يوضح كيفية التعويض عن العجز

	التكرار	النسبة
متقطعة(شهرية)	11	%39,29
دفعة واحدة	17	%60,71
المجموع	28	%100

من خلال الجدول نجد نسبة 60,71% من العمال كانت عملية التعويض لديهم دفعة واحدة و قد تم ذلك برغبة منهم لأسباب ذاتية، على غرار نسبة 39,29% من العمال كانت عملية التعويض لديهم متقطعة أي شهرية على شكل منح.

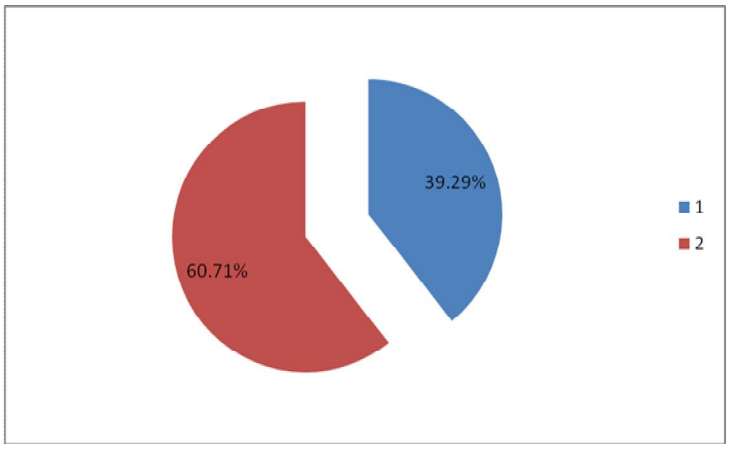

شكل (22): يوضح كيفية التعويض عن العجز

ملاحظة: خاصة بالسؤالين المفتوحين:

السؤال رقم 15: نجد أن في حالة الإجابة بنعم نسبة قليلة من العمال أجابوا أن الإجراءات المتخذة لتفادي الحوادث هي استعمال وسائل الوقاية كالخوذة و الكمامات، في حين نجد أن هناك إجابة واحدة بتجنيد كافة العمال في ظروف جيدة.

السؤال رقم 27: نجد أن نسبة 50% من العمال أجابوا على أن المسؤول عن التصريح بالحادث هي المؤسسة، بينما نجد أن هناك إجابتان تؤكد أن المسؤول عن التصريح هو العامل.

2. نتائج الدراسة:

❖ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

يعتبر مركب الملح بلوطاية من المؤسسات التي تقع فيها حوادث العمل، و يرجع ذلك لصعوبة العمل وبيئته الغير ملائمة ، إذ لا تتوفر فيها الظروف الصحية ككثرة الضجيج و الغبار، كما تعود أسباب حوادث العمل في المؤسسة الصناعية إلى العامل في حد ذاته و ذلك من خلال عدم توفره على خبرة كافية في مجال عمله و عدم التزامه بالقوانين والإجراءات الأمنية، وكذلك سهو العمال أثناء مزاولتهم للعمل و عدم مبالاتهم بخطورة الآلات التي يستعملونها.

كما تعود أسباب الحوادث بدرجة كبيرة للمؤسسة من خلال انعدام الرقابة على العمال و عدم توفيرها لوسائل الوقاية بالإضافة إلى انعدام دورات التوعية و الإرشاد و غيرها.

❖ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

في حالة الإصابة بحادث عمل فإن هيئة الضمان الاجتماعي هي المسؤولة عن عملية التأمين و ذلك من خلال مصلحتين (مصلحة حوادث العمل، و مصلحة الأخطار الكبرى) و هذا حسب درجة الضرر، فإذا كانت درجة الضرر وخيمة (حدوث عجز) هنا تكون مصلحة الأخطار الكبرى هي المسؤولة عن التعويض أما في الحالة الأخرى تكون مصلحة حوادث العمل هي المسؤولة، لكن تبقى عملية دراسة ملف المصاب منذ الإصابة حتى التعويض تستغرق مدة طويلة، إذ لا يمكن للعامل المصاب الاستفادة من هذا التعويض خلال فترة الإصابة، مع أن التعويض لا يكون بحسب درجة الضرر للعامل المصاب.

❖ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثالث:

إن للتأمينات الاجتماعية أهمية كبيرة في الحرص على السلامة المهنية و الصحية للعامل، و نجد أن مركب الملح محل الدراسة لا يساهم بشكل فعال في توعية العامل من مخاطر التعرض لحوادث العمل و على احترام الإجراءات الأمنية و أمره باستعمال وسائل الوقاية، كما نجد أن هناك تقصير من مصلحة الأمن و الوقاية إذ تفتقر للعيادة الطبية و سيارة الإسعاف، بالإضافة إلى عدم حرص المؤسسة على تطبيق الإجراءات و القواعد الأمنية، و تراجعها في إعداد ملتقيات دورية لتبين أهمية التأمين الاجتماعي وهذا ما يزيد من الوقوع في حوادث العمل.

3. الاقتراحات و التوصيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة الوطنية للملح توصلنا إلى عدة نتائج، و كانت هناك بعض النقاط السلبية التي تم تسجيلها على مستوى المؤسسة و العامل، ومن بين الاقتراحات و التوصيات نذكر:

- ✓ على المؤسسة الصناعية الاهتمام بالمورد البشري و المادي و المنتوج، وذلك من خلال توفير وسائل الوقاية للعامل ومراقبة سير العمل و صيانة الآلات للتقليل أو الحد من حوادث العمل بالدرجة الأولى وكذا زيادة الإنتاج وبالتالي ازدهار الاقتصاد الوطني.
- ✓ يجب على المؤسسة الصناعية تدريب عمالها و تنمية قدراتهم وخبراتهم في المجال المهني و ذلك لتفادي الوقوع في الحوادث المهنية التي يتكرر وقوعها بسبب نقص خبرة العامل وعدم تمكنه الجيد من التعامل مع الآلات.
- ✓ كما يجب على المؤسسة الصناعية إقامة دورات توعية و إرشاد للعمال حول مخاطر حوادث العمل و إيجاد سبل لتجنبها وكيفية التصرف معها أثناء حدوثها.
- ✓ التزام العامل باحترام الإجراءات الأمنية الكفيلة لحمايته.
- ✓ الصرامة في تطبيق إجراءات العقوبات على العمال حتى يخلق جوا من الانضباط في العمل من ناحية الالتزام بالإجراءات الأمنية.
- ✓ محاولة معرفة و تحليل كل حادث بتدقيق مع معرفة أسبابه.
- ✓ تحسين ظروف العمل داخل الورشة و ذلك بصيانة الآلات و وضع الحواجز الأمنية، و تنظيف أماكن العمل.

خاتمة

يعتبر نظام التأمين ضد حوادث العمل سمة إنسانية و حضارية تعكس طبيعة العلاقة بين العامل و رب العمل في إطار نسق سياسي و اقتصادي و إداري معين، و يلعب هذا النظام دور مباشر في خلق جو الثقة و الراحة النفسية التي يحس بها العامل بالأمان و عدم الخوف على مستقبله في حالة تعرضه لأي حادث، حيث تمثلت النتائج العامة التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا و على مستوى المؤسسة هناك دعوى ملحة من قبل عمال الورشة على ضرورة توفير وسائل الوقاية الضرورية لحمايتهم ضد كل ما يهددهم من مخاطر في بيئة العمل، و من الواجب توعية العمال وتدريبهم على سبل الوقاية الصحية، إذ لا بد أن توفر المؤسسة مناشير خاصة و ملصقات ودوريات تخص التوعية المهنية.

كما كشفت الدراسة أن أغلب العمال يطالبون بضرورة توفير مستلزمات الرعاية الصحية لهم و المتمثلة في توفير طب مختص، و مصلحة صحية و سيارة إسعاف...الخ.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة أن عملية دراسة ملف المصاب منذ الإصابة حتى التعويض تستغرق مدة طويلة، إذ لا يمكن للعامل المصاب الاستفادة من هذا التعويض خلال فترة الإصابة، كذلك نجد أن معظم المبحوثين يجمعون أن التأمين الاجتماعي و الوقاية من المخاطر المهنية موجودة شكلا إذ أن التعويض لا يكون على حسب درجة الضرر.

كذلك حث العاملين على التركيز في أداء أعمالهم و ذلك من خلال تنبيههم بالمخاطر التي تنتج عن عدم التركيز، و الإهمال خاصة عندما يكون العامل أمام الآلة، إذ يجب وضع علامات تنبيه خاصة بالمواقع الخطرة التي توجد في الآلة، كذلك الاهتمام بإجراء الفحوصات الطبية للعاملين بشكل دوري، و تقديم الإسعافات الأولى في الحالات الطارئة.

و في ختام هذا البحث، لا يسعنا إلا أن نقول أن موضوع **التأمين ودوره في التكفل بحوادث العمل داخل المؤسسة الصناعية**، بأنه موضوع واسع ومتشعب يمس الجانب الإنساني للعامل، حيث لا نستطيع من خلال هذه الدراسة أن نحيط بكل جوانبه و زواياه.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1) أحمد السعيد: **عقود التأمين وعقود استثمار، واقعها الحالي وحكمها الشرعي**، مطبعة حسان، القاهرة، 1986.

2) أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

3) أسامة عزمي سلام: **إدارة الخطر و التأمين**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

4) بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيعن الجزائر، 2004.

5) جديدي معراج: **مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

6) حسن محمد عبد الرحمان: **علم النفس الصناعي**، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، دون سنة

7) طارق كمال: **علم النفس المهني والصناعي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

8) عباس محمد عوض: **سيكولوجية الحوادث**، دار المعرفة الجامعية الجامعية، مطابع دار المصارف بمصر، 1971.

9) عباس محمد عوض: **سيكولوجية الحوادث**، دار المعرفة جامعة الإسكندرية،1985.

10) عبد الرحمان محمد عيساوي، **علم النفس و الإنتاج**، مؤسسة لبنان للطباعة و النشر، القاهرة، دون سنة.

11) عبد الله سلامة: **الخطر والتأمين، الأصول العلمية والعملية**، الطبعة السادسة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980.

12) عبد الله سلامة: **مبادئ التأمين ورياضياته**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

13) عمار بوحوش و محمد ذنيبات: **مناهج البحث و طرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

14) ليلى عبد الوهاب: **مناهج وطرق البحث الاجتماعي أصول و مقدمات**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2002.

15) مجدي عزيز إبراهيم: **مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية**، دار النشر مكتبة الإنجيل المصرية، 1989.

16) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر،1997.

17) محمد عبيدات: **منهجية البحث العلمي، القواعد و المراحل و التطبيقات**، الجامعة الأردنية، عمان، 1999.

18) محمد فاتح صالح: **إدارة الموارد البشرية**، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، دون سنة.

19) محمد محسن قاسم: **محاضرات في عقد التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

20) مختار محمود الهانسي: **مبادئ التأمين بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة.

21) مروان عبد المجيد إبراهيم: **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2000.

22) مصطفى محمد جمال: **أصول التأمين"عقد الضمان"**، دراسة مقارنة للتشريع والفقه والقضاء في ضوء الأسس الفنية للتأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1999.

23) معن يحي الحمداني: **الأمن والسلامة الصناعية والإسعافات الأولية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ثانيا :الكتب باللغة الأجنبية

24) J.meeller.charge de travail dans une tache de manu tentions le travail humain tome.

25) Yvonne Lamber Faivre**, Droit des Assurances**,11 eme édition, ed Dalloz , Paris,2001.

ثالثا: المجلات العلمية

26) محمد عصمت المعايرجي: **حول سيكولوجية الحوادث**، المجلة الجنائية القومية العدد الثالث نوفمبر 1964، المجلد السابع.

رابعا: الرسائل الجامعية

27) مدخل جمال، **حوادث العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، عوامله ووسائل الوقاية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) معهد علم الاجتماع، جامعة عنابه 1997.

28) علاوة بشوع: **التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات في الجزائر**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.

خامسا:الملتقيات العلمية

29) جمال منجل: **الاتجاهات النظرية المفسرة لحوادث العمل: محاولة لفهم التشريع الجزائري لحوادث العمل**، ملتقى التواصل، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، العدد 20 ديسمبر 2007.

سادسا:القواميس والمعاجم

30) معجم لسان العرب، مادة(أ م ن)، مختار الصحاح.

31) رينهارت دوزى: **تكملة المعاجم العربية الجزء الثالث حرف الحاء**، دار الرشيد للنشر، 1981.

الملاحق